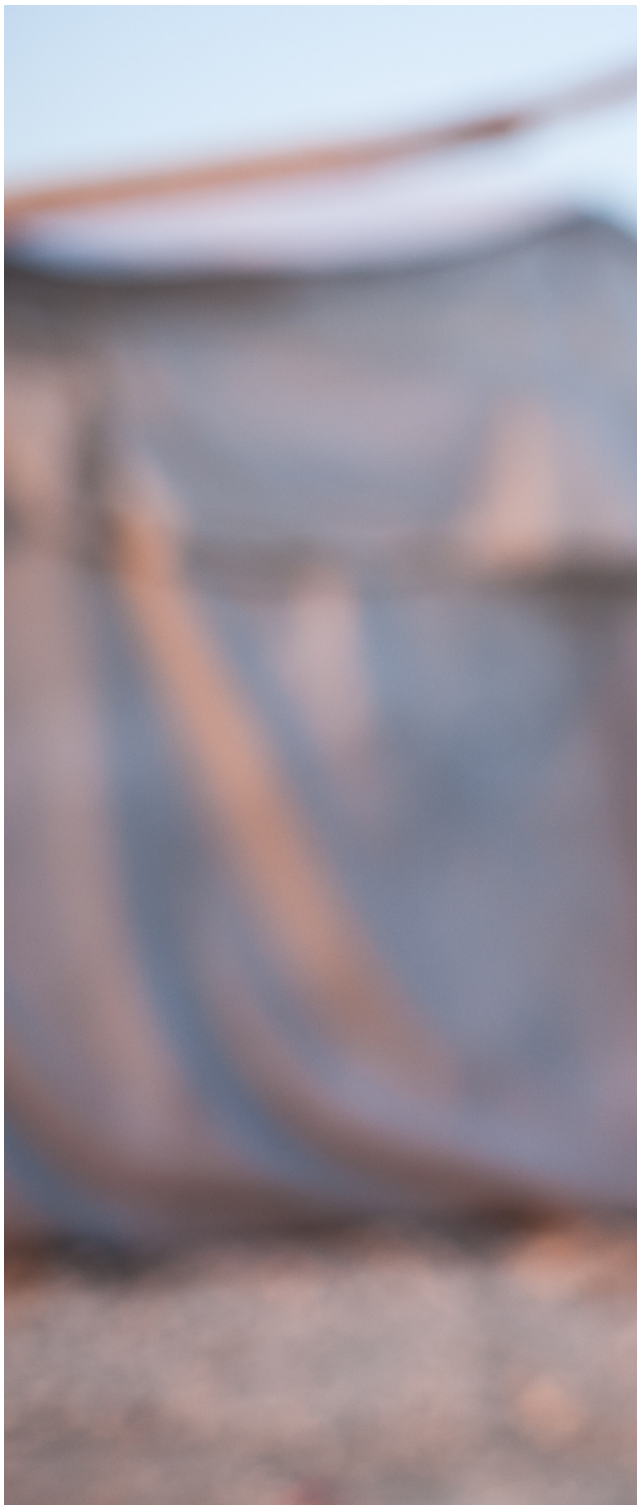

يقدم النصب التذكاري الحي لمحرقة الهولوكوست بمتحف ذكرى محرقة الهولوكوست **بالولايات المتحدة مصدرًا** لإلهام المواطنين والقادة لمواجهة الكراهية ومنع الإبادة الجماعية وتعزيز كرامة الإنسان في جميع أنحاء العالم. تجعل برامج الجهات المانحة الكريمة التعليمية واسعة النطاق وتأثيرها العالمي الأمر ممكنًا.

للمزيد من الأخبار عن هذه الرحلة من سلسلة "شاهد على الأحداث" (Bearing Witness)، تفضل بزيارة موقع ushmm.org/iraq.

ushmm.org/connect

UNITED STATES HOLOCAUST MEMORIAL MUSEUM

100 Raoul Wallenberg Place, SW Washington, DC 20024-2126 ushmm.org

CPG.01079A.MSC

تقرير رحلة الإدلاء بشهادة

”آل جيلنا إلى الضياع“

استهداف الدولة الإسلامية للأقليات العراقية في نينوى

UNITED STATES HOLOCAUST MEMORIAL MUSEUM

SIMON-SKJODT CENTER
FOR THE PREVENTION OF GENOCIDE

تم إنجاز جهود متحف النصب التذكاري لمحرقة الهولوكوست بالولايات المتحدة الخاصة بتسليط الضوء على جرائم الإبادة الجماعية وما يتصل بها من جرائم ضد الإنسانية من خلال مركز "سيمون سكودت "**لمنع الإبادة الجماعية**". ويكرس مركز "سيمون سكودت" جهوده لتحفيز العمل العالمي في الوقت المناسب لمنع الإبادة الجماعية، وتحفيز استجابة دولية عند حدوثها. يتمثل هدفنا في التركيز على منع الإبادة الجماعية ودفعه ليكون أحد أولويات السياسة الخارجية الأساسية لزعماء العالم من خلال برنامج متعدد المحاور للبحوث والتعليم والتوعية العامة. علينا أن نعمل على إمداد صانعي القرار — بدءًا بالمسؤولين في الولايات المتحدة وامتدادًا إلى الحكومات والمؤسسات الأخرى — بالمعرفة والأدوات والدعم المؤسسي اللازم لمنع الإبادة الجماعية أو إيقافها إذا لزم الأمر، فضلاً عما يتصل بالإبادة من جرائم ضد الإنسانية.

وتُعد الرحلات الميدانية من سلسة **شاهد على الأحداث** أداة أساسية لإعمال الدور الذي يتبناه مركز سيمون سكودت لتحفيز العمل الدولي الساعي إلى منع الفظائع الجماعية. وتهدف هذه الرحلات إلى تسليط الضوء على عوامل الخطر وعلامات التحذير، وآثار الفظائع الجماعية الفعلية والمحتملة. والأهم من ذلك أن هذه الرحلات المخصصة لتقصي الحقائق ترمي إلى توصيل أصوات ومعاناة الذين يواجهون الاضطهاد والأكثر تأثرًا بالعنف. وإنه لمن دواعي الفخر لمركز "سيمون سكودت" أن يتسنى له تبادل الخبرة ومطالب المجتمعات المعرضة لخطر فظائع جماعية مع واضعي السياسات في جميع أنحاء العالم. وشملت رحلات "شاهد على الأحداث" السابقة بورما والأردن وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تشغل **نعومي كيكولير** محررة هذا التقرير منصب نائب مدير مركز "سيمون سكودت" لمنع الإبادة الجماعية. وقد عادت مؤخرًا من رحلة "شاهد على الأحداث" التي قادتها إلى شمال العراق.

صورة الغلاف: أخوات يزيديات يعيشن في مخيم للمشردين في دهوك بالعراق.
تم التقاط جميع الصور الفوتوغرافية بعدسة "ماكنزي نولز كورزين" لمتحف النصب التذكاري لمحرقة الهولوكوست في الولايات المتحدة (2015) إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

سكان يزيديون في مخيم للمشردين في دهوك بالعراق.

”لا توجد إنسانية —
كان الأمر أشبه بإقدامهم على نحر الدجاج أو الأغنام.“

— امرأة يزيدية في مخيم شاريا للمشردين داخل البلاد

في صيف عام 2014، نفّذ الكيان الذي يتخذ لنفسه اسم الدولة الإسلامية حملةً عنيفة ضد المدنيين في محافظة نينوى بشمال العراق، والتي تضم العديد من الأقليات العرقية والدينية في العراق. هاجمت الدولة الإسلامية (المعروفة في المنطقة باسم داعش) والجماعات التابعة لها مدنًا وبلدات وقرىً، وأجبروا أكثر من 800,000 شخص على النزوح من ديارهم، وعمدوا إلى تدمير الأضرحة والمعابد والكنائس. كما قاموا أيضًا بخطف الآلاف وقتل أعداد تصل إلى المئات بل لعلها تصل إلى الآلاف. في أقل من ثلاثة أشهر، دمرت الدولة الإسلامية مجتمعات ظلت قائمة منذ آلاف السنين، كما مزقت إلى الأبد النسيج الاجتماعي لمنطقة كان يسودها التنوع يومًا ما. وتقريبًا خلت محافظة نينوى من أي أفراد ينتمون لطوائف الأقليات ممن وقعوا تحت طائلة هجوم الدولة الإسلامية.

على الرغم من السرعة التي صدمت بها الدولة الإسلامية معظم الناس، إلا أن الهجمات الممنهجة واسعة النطاق التي طالت الأقليات العرقية والدينية لم تأتِ من قبيل المفاجأة، فالأقليات في العراق كانت معرضة بصفة خاصة إلى فظائع جماعية. وعلى الرغم من وجود نذر مبكرة بالمخاطر التي يواجهونها، فلم تهتم الحكومات العراقية أو الأجنبية بأن تضع ضمن أولوياتها منع الفظائع أو حماية هذه الجاليات.

في أيلول/سبتمبر عام 2015، قام مركز "سيمون سكودت لمنع الإبادة الجماعية" بتنظيم رحلة "شاهد على الأحداث" (Bearing Witness) إلى شمال العراق للتعرف على الفظائع التي وقعت هناك والوقوف على طبيعة الوضع الحالي، وفهم المخاطر المستقبلية التي تهدد الأقليات العرقية والدينية وغيرهم من المدنيين في المنطقة. لقد ارتكبت الدولة الإسلامية فظائع ضد أهل السنة والشيعة وغير المسلمين في جميع أنحاء العراق. وزادت وتيرة الأعمال الوحشية بعد استيلائها على مدينة الفلوجة في محافظة الأنبار في كانون الثاني/يناير عام 2014 والاستيلاء على أجزاء أخرى من العراق. ومع ذلك، يركز هذا التقرير على التجارب الفريدة للأقليات العرقية والدينية التي تعيش في نينوى، بمن فيهم الطوائف المسيحية واليزيدية والتركمانية والشبك والصابئة المندائية والكاكائية، وعلى الأخص في الفترة ما بين شهر حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2014.

وقد وجدنا في رحلة "شاهد على الأحداث" التي نظمناها أن الدولة الإسلامية قد استهدفت المدنيين استنادًا إلى هويتهم الجماعية، فلجأت إلى ارتكاب الفظائع الجماعية لفرض سيطرتها على الأقليات العرقية والدينية وطردها وإبادتها في المناطق المحتلة والتي تسعى إلى إخضاعها إلى سيطرتها. ارتكبت الدولة الإسلامية الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي ضد الطوائف المذكورة آنفًا في نينوى. كما نؤكد على أن الدولة الإسلامية قد ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب اليزيدي. من المهم التأكيد على استمرارية ارتكاب الجرائم ضد الرجال والنساء والأطفال المختطفين من قبل الجماعة الإسلامية والذين لا يزالون رهينة لديها.

ويؤكد هذا التقرير أيضًا أن هناك حاجة ملحة لتوفير الحماية المادية بشكل مدروس ومنسَّق بدرجة أفضل لحماية السكان المعرضين للخطر، وذلك للتعامل مع المخاطر المستمرة والمتمثلة في ارتكاب المزيد من الفظائع وجرائم الإبادة الجماعية. وحاليًا يواجه مئات الآلاف من الناس النزوح من منازلهم لفترات طويلة. يجب أن يصاحب أي جهود لتحرير الأراضي وإعادة السكان توفير الحماية الفعلية والحقيقية لجميع المجتمعات المعرضة للخطر. ويشمل ذلك السكان من "العرب السنة" في المناطق التي تحتلها الدولة الإسلامية حاليًا، الذين قد يواجهون خطر التعرض إلى أعمال القتل الانتقامي والتشريد في سياق الجهود المبذولة لتحرير تلك الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع استراتيجيات طويلة الأجل لمنع تكرار الفظائع الجماعية. ويجب أن ترتكز الاستجابة إلى التهديد الذي تشكله الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة إليها على منع ارتكاب فظائع جديدة بحق المدنيين وحمايتهم. وينطبق ذلك على نينوى وعلى العراق بأكملها.

لقد زرنا خلال الرحلة مخيمات الأشخاص المشردين داخل البلاد في مدينتي دهوك وأربيل وما حولهما. كما اجتمعنا مع النازحين داخل الحدود ممن يعيشون في ملاجئ مؤقتة وفي منازل مستأجرة. خلال هذه الرحلة تحدثنا مع الزعماء الدينيين والمسؤولين بحكومة كردستان الإقليمية، والمنظمات الإنسانية المحلية والدولية وممثلي الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة[1] قبل الرحلة، واجتمعنا مع المسؤولين في "السفارة العراقية" في واشنطن العاصمة. ويستند هذا التقرير إلى حد كبير على إجراء المقابلات. ورغم أن هذه المقابلات لم تكن حصرية، فلقد سعينا إلى إجراء المحادثات مع مختلف الجهات الفاعلة لضمان الخروج بنتائج معبرة إلى أقصى قدر ممكن.

لقد سمعنا روايات مروعة عن التشريد والإجبار القسري على تغيير الملة والاغتصاب والتعذيب والاختطاف والقتل. كما شاهدنا بأعيننا آثارًا صادمة لتلك الفظائع والتشريد الجماعي. لقد شهدنا الخوف في قلوب الناس وخشيتهم من العودة إلى ديارهم نظرًا لعدم شعورهم بوجود حماية مادية حقيقية. لقد شهدنا الارتياع النابع عن الإلغاء القسري للشعائر الدينية وإلغاء الهوية وتمزيق المجتمعات.

كما اجتمعنا مع الأفراد والأسر التي اضطرت إلى الفرار لا تحمل شيئًا اللهم إلا ملابسها التي كانت ترتديها. وتحدثنا مع اليزيديين والشيعة من التركمان والشبك الذين سقط أحباؤهم ضحية للقتل أو الاختطاف. كما جالسنا الرجال اليزيديين وهم يكتبون اسمًا بعد اسم لأفراد أسرهم المفقودات من زوجات وبنات، والذين كانوا يرون أنهن اختطفن، فضلاً عن أبنائهم وأشقائهم الذين لا يعرفون ظروفهم. وسمعنا عن قرى وبلدات اختفت ببساطة من الوجود. لقد استمعنا إلى قصص طوائف الأقليات التي أسهمت في تشكيل تاريخ العراق الغني والمتنوع، لكنها اليوم تواجه النفي والانقراض داخل البلاد. وكما سمعنا من أحد الرجال: "ليس لدينا أي مستقبل، فقد آل جيلنا إلى الضياع".

يدين مركز "سيمون سكودت" بالشكر لجميع من شاركوا قصصهم معنا.[2]

[1] الحكومة الكردية الإقليمية هي السلطة المعترف بها لمنطقة الحكم الذاتي في كردستان. البيشمركة الكردية العراقية، هي جماعة قومية مسلحة تأسست في القرن العشرين، وباتت الآن أقرب إلى السلطة العسكرية الرسمية بكردستان العراق.

[2] تم حجب أسماء بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم احترامًا لتفضيلاتهم ولدواعٍ أمنية.

رجل يزيدي يعيش في مخيم للمشردين.

موجز النتائج الرئيسية

ارتكاب الجرائم

- أقدم الكيان الذي ينسب لنفسه مسمى الدولة الإسلامية (أو داعش) على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي وجرائم الحرب ضد الطوائف المسيحية واليزيدية والتركمانية والشبك والصابئة المندائية والكاكائية في محافظة نينوى في الفترة ما بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس 2014.
- نحن نرى أن الدولة الإسلامية ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب اليزيدي ولا تزال عاكفة على ارتكاب هذا الجرم.
- تثير النوايا المعلنة وأشكال العنف التي تباشرها الدولة الإسلامية بحق الشيعة من الشبك والتركمان القلق بشأن ارتكاب الإبادة الجماعية وخطر وقوعها بحق هذه الجماعات، ويتطلب الأمر المزيد من التحقيق.
- لا يزال الرجال والنساء والأطفال الذين تم اختطافهم وإبقاؤهم رهن الاحتجاز لدى الدولة الإسلامية (داعش) في وضعية الضحايا للجرائم الوحشية، ولابد من اعتبار الإفراج عنهم من الأولويات.
- ارتكبت الدولة الإسلامية هذه الجرائم إعمالاً لأيديولوجيتها الدينية المتطرفة التي تستهدف جماعات معينة على أساس هويتها.
- ارتكبت الدولة الإسلامية (داعش) أيضًا جرائم جماعية وحشية في إطار استراتيجيتها العسكرية والاقتصادية والسياسية المتعمدة. وتوافقت هذه النية مع قدرة المجموعة على تنفيذ هذه الجرائم.
- تقضي أيديولوجية الدولة الإسلامية (داعش) بإجبار أتباع الديانات التي تعتبرها ضربًا من الكفر أو الردة – بمن فيهم اليزيديين – على تغيير ملتهم أو قتلهم، ويجب إخضاع أتباع الملل الأخرى كالمسيحيين إلى النفي في الأرض أو سلب أملاكهم أو إجبارهم على تغيير ملتهم.
- تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية الرئيسية عن حماية أبناء شعبها من الفظائع الجماعية، وقد عجزت عن القيام بذلك.

الاستجابة

- أدت أعمال العنف وأوضاع عدم الاستقرار القائمة في العراق منذ عام 2003 إلى وضع الأقليات موضع خطر من التعرض إلى الأعمال الوحشية. وتشتمل عوامل الخطر المعروفة على ما يلي:
  - يقوم المتطرفون الشيعة والسنة بارتكاب الفظائع الجماعية ضد الأقليات العراقية منذ عام 2003.
  - هناك حضور قوي للتطرف السني فضلاً عن الالتباس القائم بشأن توفير الحماية للأقليات بواسطة السلطات الإقليمية العراقية والكردية في نينوى.
  - الافتقار إلى استراتيجيات فعالة للحماية داخل مجتمعات الأقليات، بما في ذلك ما يتم من جهود للدفاع عن النفس أو بالاعتماد على جهات خارجية. ولذلك، فقد كان الهروب هو خيارهم الوحيد.
- سمح عدم الاستقرار والطائفية المزمنة وتفشي حالة الإفلات من العقاب باضطهاد الأقليات والتطرف للتفاقم مما يهيئ الظروف المواتية لارتكاب الجرائم الوحشية في المستقبل.
- زادت نذر الخطر المبكرة لوقوع الفظائع المحتملة بحق أبناء الأقليات إلى حد كبير دون أن يتم الالتفات إليها، أو كان يتم النظر إليها من منظور التشخيص الخاطئ، وهو ما كان يعني أنه كان يمكن اتباع استراتيجيات وقائية للتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء السكان.

التقدم إلى الأمام

- ينبغي أن تستند أي استجابة تُوجه للتعامل مع الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة إليها في جوهرها إلى إطار لمنع الفظائع التي تشتمل على تقييمات المخاطر وتوفير الحماية المادية الحقيقية للفئات المستضعفة من السكان والمساءلة عن الجرائم التي ترتكبها الدولة الإسلامية وقوات الأمن العراقية والكردية، فضلاً عن الميليشيات الموالية للدولة، كما يجب أن تستند تلك الاستجابة إلى استراتيجيات تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للصراع، والفظائع التي ارتكبت في العراق.
- مع تطور الأحداث، سيحدد أسلوب محاربة الدولة الإسلامية ما إذا كان سيتم تكرار الفظائع من عدمه، فإذا تحقق الانتصار في الحرب لكنه جاء مصحوبًا بالعجز عن منع الأعمال الوحشية وتوفير الأمن الكافي لجميع العراقيين فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تزكية نيران الشعور بالظلم في المستقبل وانتشار العناصر المسلحة واستمرار الصراع.
- تتطلب مواجهة الدولة الإسلامية تقييمًا مستمرًا لدوافعها وهيكلها التنظيمي وقدراتها على ارتكاب الجرائم الوحشية والوقوف على مواطن الضعف في المجتمعات المعرضة للخطر.
- عند مكافحة الإرهاب ومنع الفظائع بشكل فعال، فسوف يؤدي ذلك إلى تحقيق المصالح الأمنية الوطنية الجوهرية للولايات المتحدة. ينبغي النظر إلى هذه الأهداف على أنها عناصر معززة لبعضها البعض وليس كعبء إضافي أو مصدر لاستنزاف الموارد المحدودة.
- يجب أن تكون جهود بناء الثقة وتعزيز المسؤولية بين المجتمعات – لا سيما بين العرب السنّة وأبناء الأقليات – عنصرًا مصاحبًا لأي استراتيجية تهدف إلى مواجهة الدولة الإسلامية.
- يواجه النازحون داخل البلاد – غير القادرين على العودة إلى الديار حتى يتم تحرير أراضيهم – خطر التشرد لفترة طويلة. في ظل هذه الظروف، فإنهم سيظلون في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والحماية المادية.
- يجب الحفاظ على الهويات العرقية والدينية للأشخاص المشردين داخليًا — بما في ذلك احترام حرية الدين والتعبير واللغة.

امرأة عمرها 91 عامًا تروي رحلتها من مدينة الموصل.

الأقليات العرقية والدينية الضعيفة في العراق

اليزيديون يقيم 500,000 مواطن يزيدي بالعراق في محافظة نينوى وإقليم كردستان العراق. يعتنق اليزيديون دينًا عمره 4.000 عامًا يضم عناصر من الزرادشتية واليهودية والمسيحية والإسلام. ولأنه يتم النظر إليهم من جانب بعض الطوائف الأخرى على أنهم عبدة للشيطان، فقد واجهوا التمييز والاضطهاد في العراق منذ وقتٍ طويل.

تركزت طوائف المسيحية الآشورية الكلدانية بشكل أساسي في نينوى بشمال العراق منذ ظهور المسيحية. ويرى البعض أنها أقدم المجتمعات المسيحية المأهولة باستمرار. إلا أن عدد السكان المسيحيين قد تضاءل من حوالي 1.5 مليون نسمة في عام 2003 إلى أقل من 350,000 نسمة حاليًا.

الصابئة المندائيون يعتنق الصابئة المندائيون دينًا يقوم على التوحيد ويركز على تعاليم يوحنا المعمدان. وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان الصابئة المندائيين في العراق في مطلع القرن الحادي والعشرين كان يبلغ قرابة 50,000 نسمة، وهم يعيشون كمجتمع مغلق. أما التقديرات السكانية الحالية فتتراوح ما بين 3500 إلى 5000.

الشبك في حين يندرج أغلب الشبك ضمن طائفة الشيعة، فإن منظومة معتقدات الشبك تجمع ما بين عناصر من الإسلام الصوفي والمسيحية. وتنظر إليهم الدولة الإسلامية وغيرها من المتطرفين باعتبارهم من المرتدين. يتركز أكثر من 200,000 نسمة من الشبك في نينوى في المقام الأول.

التركمان تعتبر أكبر ثالث مجموعة عرقية في البلاد بعدد سكان تقدير يتراوح بين 500,000 إلى 2.5 مليون نسمة، ويشمل التركمان العراقيون مسلمين سنة وشيعة لكنهم واجهوا عقودًا من الاضطهاد والضغط للانصهار في أوساط المجتمعات العربية والكردية.

الطائفة الكاكائية تُعد الطائفة الكاكائية أقلية دينية عرقية يبلغ قوامها 200.000 نسمة تقريبًا في العراق. على الرغم من أنه يُنظر إليهم غالبًا كأكراد، إلا أن الجماعة لديها ثقافة ولغة متميزة ودين يجمع بين جوانب الزرادشتية والإسلام الشيعي.

دورة الفظائع في العراق (2003–2013)

جرت رحلة "شاهد على الأحداث" إلى العراق في وقت أدى فيه التوتر الطائفي وتزايد رقعة الأراضي الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية في العراق إلى ارتكاب أعمال عنف جماعي ضد المدنيين لم يسبق له مثيل.

وأكد كل الأفراد الذين تحدثنا إليهم أن جميع العراقيين – بغض النظر عن الخلفية العرقية أو الدينية – قد واجهوا تهديدات أمنية خطيرة ولا يزالون يواجهونها. وقد عزوا ذلك إلى عدد من العوامل بما في ذلك (أ) الهشاشة البالغة للدولة، و(ب) الطائفية من جانب الحكومة، التي يرى أغلب الناس انحيازها إلى جانب الشيعة، و(جـ) غياب سيادة القانون، و(د) تفشي ثقافة الإفلات من العقاب، و(هـ) الضعف والفساد والطائفية التي تطغى على قوات الأمن العراقية.

أرجع معظم الذين أجرينا مقابلة معهم التدهور السريع للوضع الأمني في جميع أنحاء البلاد إلى قيام التحالف الخاضع لسيطرة الولايات المتحدة عام 2003 بالإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين وحكومة حزب البعث التي تسيطر عليها السنة. ومع حل قوات الأمن العراقية، وتسريح أعضاء حزب البعث من الخدمة المدنية والعسكرية العراقية فقد نشأ فراغ أمني، في حين أن الاقتتال الداخلي بين الحكومة المتحالفة مع الشيعة بعد انتهاء حكم صدام حسين والجهات السنية السياسية الفاعلة عمل على تفاقم التوترات القائمة بين السنة والشيعة. عمل الاضطهاد والإفلات من العقاب وانعدام الثقة بين الطوائف على تهيئة أرض خصبة مناسبة لنشاط المتطرفين، بما في ذلك نشوء تنظيم مقلّد للدولة الإسلامية، والذي تمثل في تنظيم القاعدة بالعراق. وقد أدى ذلك إلى نشوء آلية مميتة تغذي ارتكاب الفظائع الطائفية في أنحاء العراق خلال هذه الفترة.

تم قتل أكثر من 100,000 شخص من السنة والشيعة من خلال عمليات التفجير، واستخدام العبوات الناسفة العشوائية، وعمليات القتل العرفية في الأشهر والسنوات التي تلت سقوط نظام صدام حسين. غالبًا ما كان يتم حصار الأقليات في وسط الصراع الطائفي إلى حد كبير ليكونوا ضحايا لنفس العنف الذي هدد جميع العراقيين، كما تم استهدافهم من قبل المتطرفين الدينيين على وجه التحديد بسبب هويتهم.

استمرت هذه الاعتداءات من جانب المتطرفين لأكثر من عقد من الزمان وقد تفاوتت في شدتها، لا سيما في ظل ما يسمى بمرحلة "الصحوة السنية" في عام 2007 التي جلبت الهدوء النسبي إلى أجزاء من الدولة.[3] كشفت الهجمات عن عدم قدرة الحكومة العراقية وعدم رغبتها في الاستجابة إلى العديد من التهديدات الأمنية التي تواجه المدنيين العراقيين، ولتوفير الحماية المادية الكافية للمدنيين بصرف النظر عن هويتهم العرقية أو الدينية.

وردًا على ارتفاع نسبة التمييز والاعتقالات، قام العرب السنة ببدء احتجاجات سلمية على الأغلب في جميع أنحاء البلد في عام 2012، فقد كانوا يحتجون على ما اعتبروه تمييزًا تقوده الدولة بواسطة حكومة مركزية موالية للشيعة في بغداد. أخبرنا أحد الذين أجرينا معهم المقابلات أن الحكومة العراقية كانت تعتبر "كل السنة إرهابيين". بحلول عام 2013، تم قمع المتظاهرين بعنف وعلى نحو متزايد من قبل الحكومة العراقية والميليشيات الشيعية التابعة لها. وأدى هذا العنف إلى تفاقم التوترات بين أكبر جماعتين دينيتين في البلاد.

خلال هذه الفترة بأكملها، فقد ركز النموذج المهيمن الذي اعتمدت عليه الحكومة العراقية والمجتمع الدولي لتقييم العنف ومعالجته على جهود مكافحة الإرهاب والتمرد وتحقيق الاستقرار. ويبدو أن الأزمة الطائفية في العراق تلقي بظلالها على أي تحليل محتمل للتهديدات الفريدة من نوعها للأقليات. لقد استغلت الدولة الإسلامية هذه الفترة لتكثيف نطاق وجودها وأنشطتها وتوسيعها في العراق، وبرزت كتهديد رئيسي للمدنيين في عام 2013. استفادت الدولة الإسلامية من عدم الاستقرار في البلاد لتجتذب الساخطين من السنيين، بمن فيهم أعضاءٌ سابقين في حزب البعث التابع لنظام صدام حسين، فيما تم أيضًا تجنيد المقاتلين الأجانب. ونتيجة للهجمات التي قامت بها الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات المتطرفة السنية، كان عام 2013 هو العام الأكثر دموية في العراق منذ عام 2008.

[3] انخفضت أعداد الهجمات والضحايا في صفوف المدنيين لفترة زمنية قصيرة إلى حد ما في عامي 2007 و2008. وكان السبب في ذلك يعود نسبيًا إلى حدوث طفرة في قوات التحالف في العراق، وظهور ما يسمى بـ"الصحوة السنية". قادت الصحوة القبائل السنية إلى تنسيق جهودها مع الولايات المتحدة وقوات التحالف لمكافحة تنظيم القاعدة في العراق والتابعة للجماعات المتطرفة في مناطق التمرد السني، لكن المكاسب لم تدم طويلاً. ويعود السبب في ذلك جزئيًا إلى أن الوعود التي قطعتها الحكومة العراقية للقبائل السنية المشاركة في الصحوة لمنحها نفوذًا سياسيًا أكبر وإدماجها في الجيش العراقي لم تتحقق.

النذر المبكرة لمخاطر الفظائع الجماعية التي تواجهها الأقليات في نينوى

"كل يوم وكل ساعة، كنا نعيش ضحية للخوف من القتل".

— أحد الصابئة المندائيين من بغداد يعيش بأربيل في كردستان العراق

رغم صعوبة التنبؤ بمدى سرعة تحرك الدولة الإسلامية عبر نينوى، فقد صرّح العديد من الأشخاص الذين قمنا بمقابلتهم بأن المخاطر طويلة الأمد للجماعات المتطرفة الموجهة ضد الأقليات العرقية والدينية في المنطقة كانت معروفة. ونظرًا لخطورة الجرائم التي وقعت في نينوى بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس 2014 والعجز عن منعها، فقد سعينا في إطار رحلة شاهد على الأحداث لاكتساب فهم أفضل للعوامل المتغيرة التي كان ينبغي أن تطلق أبواق الإنذار المبكر والدعوة للمبادرة بالتصرف.

منذ عام 2003، برزت وفرة من المعلومات التي كان يمكن أن تدعو إلى بدء نقاش أكثر تنظيمًا لخيارات الوقاية والاستجابة المبكرة إذا تم استيعاب تلك المعلومات على نحو صحيح. فأولاً، كان هناك نمط من الفظائع الجماعية التي ارتكبها متطرفو الشيعة والسنة على حد سواء منذ عام 2003 ضد الأقليات في العراق. وقد أوحى ذلك أن الأقليات تواجه خطر متزايدًا، كما كشف عن قلة الإستراتيجيات الوقائية لديها، فلا سبيل أمامها للدفاع عن النفس ولا تلقي الدفاع من جهات خارجية، فكان الهروب هو خيارها الوحيد. وثانيًا، تواجه المجتمعات المهددة في نينوى وجود قوى متطرفة سنية في المنطقة، فضلاً عن الالتباس القائم بشأن توفير الحماية للأقليات من قبل السلطات الإقليمية الكردية والعراقية. ثالثًا، كانت الدولة الإسلامية نشطة في نينوى قبل حملتها في حزيران/يونيه عام 2014، وأعربت عن التطلعات التوسعية وموقف المتحفز تجاه الأقليات وغيرها. من الصعب الاستدلال على ما إذا كان تحديد ولو حتى نذير واحد من نذر التحذير المبكر والتصرف على أساسها سيخفف من آثار أعمال العنف التالية ضد الأقليات، ولكن التأخر في التصرف أدى بالتأكيد إلى ظهور حالات العنف المستقبلي.

1. مئات الهجمات الموجهة ضد الأقليات

تشكل الأقليات العرقية والدينية في العراق حوالي 10 بالمئة من عدد سكان البلد. وكانت هذه المجتمعات هدفًا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والفظائع الجماعية في العراق منذ عقود.

بدأت عملية التعريب القسري التي سعت إلى تغيير التركيبة السكانية لبعض أجزاء من العراق في الثلاثينيات من القرن الماضي.

وكان لهذا الأمر أثر مدمر، خاصة بالنسبة للسكان الأكراد في العراق. تعرضت طوائف الأقليات، بمن فيهم الأكراد، لضغوط تهدف إلى تغيير هويتهم في الوثائق الرسمية إلى "العربية" وإلا مواجهة الطرد من منازلهم. وتم نقل عراقيين عرب إلى المناطق المأهولة بالأقليات كانت الحكومة العراقية المركزية تشك في ولائهم. في أواخر السبعينات، أدى ذلك إلى التهجير القسري لأكثر من مليون كردي وغيرهم من غير العرب. وقاد التعريب القسري – لا سيما في نينوى – إلى توترات دائمة بين الأكراد والعرب السنة والأقليات.

وبعد تقلد صدام السلطة في السبعينات، ارتكب النظام البعثي في العراق هجمات واسعة النطاق ومنهجية بحق الطوائف العرقية والدينية طيلة فترة وجوده.[4] بين عامي 1986 و 1989، استخدمت حكومة صدام الأسلحة الكيماوية والقصف والترحيل الجماعي والتدمير المنهجي للقرى لتهجير أكثر من مليون شخص غالبيتهم من الأكراد. تم قتل 100,000 شخص على الأقل أو لا يزالون في عداد المفقودين. بلغتنا قصة وجود أم دأبت على ترتيب سرير ابنها المفقود كل يوم على مدار 30 عامًا لأنها لا تزال تأمل بعودة ابنها إلى المنزل. وقد أقرت "المحكمة العليا العراقية" بحملة الأنفال – بما في ذلك الهجوم بالأسلحة الكيماوية على مدينة حلبجة الذي أودى بحياة 5.000 كردي –كجريمة إبادة جماعية.

بعد سقوط صدام في 2003، فقدت أي ضمانات قانونية لحماية الأقليات الكثير من معناها، فالفراغ الأمني شبه الكامل والتطرف الديني المتزايد بات يعني أن الأقليات العرقية والدينية على حد سواء وجدت نفسها في مرمى نيران صراع أوسع يستهدفها بشكل مباشر بسبب هويتها. قد كثرت التحذيرات حول التهديدات الرهيبة التي تواجه الأقليات العرقية والدينية خلال العقد الماضي من مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الدولية والطوائف الدينية العراقية المحلية.[5] حددت تقارير مختلفة ولا سيما الهجمات الفظيعة التي ترتكبها الجماعات المتطرفة السنية — بما في ذلك التكرارات المبكرة للدولة الإسلامية — ضد طوائف الأقليات.

واجه العديد من هؤلاء الأشخاص الذين تم إجراء مقابلتهم قيودًا مفروضة على حرية التعبير والديانة كنتيجة لازدياد عدد المتطرفين. فقد كانوا خائفين جدًا من الصلاة في دور العبادة خوفًا من استهدافهم من قبل منفذي العمليات الانتحارية. وكان ذلك ينطبق بشكل خاص على من يعيشون في بغداد والمدن الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الموصل. ويخشى آخرون من الاختطاف والإعدام بناء على معتقداتهم الدينية ومهنهم، فعلى سبيل المثال، تمت مهاجمة متاجر خمور مملوكة لمسيحيين ويزيديين لكونها معادية للإسلام.

واضطرت العديد من الأسر إلى اتخاذ قرارات صعبة إما للانتقال إلى كردستان العراقية الآمنة أو مغادرة البلاد نهائيًا. شهدت الطائفة المسيحية على وجه الخصوص هجرة جماعية من العراق. في عام 2003، كان يُقال إن عدد المسيحيين يقرب من مليون ونصف في العراق. بحلول عام 2008، كان هناك 675,000 مسيحي واليوم تقلص هذا العدد إلى 350,000 مسيحي.[6]

[4] وذكر تقرير صدر في عام 2003 عن اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية: أن "نظام الرئيس العراقي صدام حسين قد نفذ حملة وحشية من القتل والإعدام دون محاكمات والاعتقال التعسفي والاعتقال المطول للزعماء الدينيين وأتباع غالبية السكان المسلمين الشيعة، وحاول تقويض هوية الأقلية المسيحية (الكلدانية والآشورية) واليزيدية (الكلدانية والآشورية)، واليزيديين وطائفة الصابئة المندائيين".

[5] ذكر تقرير صدر عام 2007 عن اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية أن "اللجنة قلقة أيضًا بشأن الأوضاع الخطيرة التي تؤثر على غير المسلمين في العراق، بما في ذلك المسيحيين الآشوريين الكلدان واليزيديين والصابئة المندائيين والأقليات الدينية الأخرى، فهذه الفئات تواجه العنف على نطاق واسع من جانب المتمردين السنة والجهاديين الأجانب، كما أنها تعاني أيضًا من تفشي التمييز والتهميش على أيدي الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية والمليشيات شبه الحكومية بما في ذلك تلك الموجودة في المناطق الكردية. وكنتيجة لذلك، يفر غير المسلمين من البلاد بأعداد كبيرة". يذكر تقرير عام 2009 الصادر عن المجموعة أن وجود بعض الطوائف في العراق بات في خطر، حيث أقر بقوله: "تواصل الحكومة في العراق ارتكاب انتهاكات شديدة والتساهل بها ضد حرية الدين أو المعتقد، ولا سيما ضد أعضاء الأقليات الدينية الأصغر والفئات الأشد ضعفًا في العراق من الآشوريين الكلدانيين وغيرهم من المسيحيين والصابئة المندائيين واليزيديين. ويهدد العنف الموجه والتهجير القسري والتمييز والتهميش والإهمال الذي عانت منه هذه المجتمعات وجودها بشكل خطير في هذا البلد".

جندي في قوات البيشمركة الكردية العراقية يؤدي قُدّاس الأحد في كنيسة بمدينة القوش بالعراق، على بعد حوالي 48 كيلومترًا (30 ميلاً) شمال مدينة الموصل.

وكان هناك استجابة ضئيلة لهذه الجرائم من قبل الحكومة العراقية. وغالبًا ما كان يتم الاشتباه في أن يكون الجناة من السنة المتطرفين. ونادرًا ما كان يتم التحقيق في جرائمهم وقال الذين أجريت معهم مقابلات إنهم يشعرون بأن الحكومة ليست مهتمة بالسعي لتحقيق العدالة بالنسبة إليهم. في مناسبات قليلة، تم إنشاء لجان حكومية للتحقيق في الهجمات على نطاق واسع، لكن إما أنه لم يتم نشر تقاريرها أو لم يتم اتخاذ نتائجها على محمل الجد. وكنتيجة لذلك، استمر الجناة في ارتكاب الجرائم والإفلات من العقاب.

وبالمثل، كان هناك القليل من الاستثمار في معالجة بعض الأسباب الجذرية التي تقوم بتقوية ارتكاب الأعمال الوحشية. وتتضمن هذه الأعمال الوحشية التمييز ضد السنة وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وتفشي الإفلات من العقاب على الانتهاكات التي تقع على أيدي قوات الأمن العراقية. وأعرب العديد من الأشخاص الذين أجرينا مقابلة معهم عن الإحباط من حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، قائلين إنه أثار التوتر الطائفي الذي وضع الأقليات في خطر. كما لم يتم عمل الكثير لوقف الرسائل الملتهبة عن الأقليات من رجال الدين والشخصيات السياسية أو للنهوض بالتعليم الذي يعزز فهم أكبر عن طوائف الأقليات. وقال عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إن ضعف نظام التعليم قد أسهم في عدم التسامح تجاه الأقليات في العراق.

2. التهديدات الفريدة التي تواجه الأقليات التي تعيش في نينوى

نظرًا للضحايا ونقاط ضعفها في مواجهة الجناة وقدراتهم، فهناك دلائل قوية على أن الأقليات في نينوى تواجه مخاطر متزايدة من التعرض إلى الأعمال الوحشية.

وكان هناك ما يقرب من 3 مليون نسمة يعيشون في محافظة نينوى الواقعة على طول الحدود بين العراق ومنطقة كردستان العراقية قبل حزيران/يونيو 2014. على الرغم من أن الغالبية من السنة، إلا أن 10 في المائة من السكان ينتمون إلى مجموعات الأقليات، مما يجعلها المنطقة الأكثر تنوعًا في العراق.

كانت التركيزات العالية بنينوى للأقليات والدعم القوى لحركة التمرد السني من عناصر السكان السنة وتاريخ الهجمات على الأقليات هي العوامل التي رفعت مستوى الأقليات إلى الخطر. وتتمتع نينوى بمستويات عالية من النشاط المتطرف السني قبل عام 2014. قال المسيحيون الذين تحدثنا إليهم إنهم هربوا من الموصل ملتمسين السلامة في بلدة قراقوش المسيحية في عامي 2007 و2008 بسبب هجمات المتطرفين. بحلول عام 2010، كان عدد القتلى في نينوى ثلاثة أضعاف عدد القتلى في محافظة الأنبار وهي المنطقة التي تعتبر معقل التمرد السني. ومن بين أسباب ذلك التي ساقها أحد الذين التقينا بهم كان طرد المتطرفين السنّة من محافظة الأنبار خلال فترة تزايد وجود جنود قوات التحالف في عام 2007 وما يسمى بالصحوة السنية، فلقد ذهب العديد من المقاتلين الذين اكتسبوا الصلابة في المعارك إلى نينوى.

بحلول عام 2013، تحصنت الدولة الإسلامية في الموصل، وكانت تحصل على 12 مليون دولار شهريًا تقريبًا من خلال منظومة تقوم على الابتزاز،[7] مما جعل المدينة مركزها المالي في العراق. كما أدت حدود المقاطعة القائمة مع سوريا والمليئة بالثغرات إلى تيسير الأمر على المقاتلين – بما في ذلك المقاتلين الأجانب – للسفر بحرية إلى المدينة. كما وجدت في الموصل شرائح سكانية تتجاوب مع الخطاب الداعي إلى اضطهادالشيعة. عاش العديد من الأفراد ظروفًا صعبة ألقوا باللائمة فيها على الحكومة العراقية التي يسيطر عليها الشيعة.

تضم نينوى أعدادًا كبيرة من كل من المجتمعات المعرضة للمخاطر المحتملة والتي تواجدت بالقرب من المحرضين على ارتكاب الجرائم ضدهم. وكانت المحافظة تفتقر إلى خطوط واضحة للمسؤولية عن توفير الحماية المادية طوائف المعرضة للخطر.

على الرغم من أنها تخضع إلى سيطرة الحكومة المركزية في العراق دستوريًا، إلا أنه يتم اعتبار أجزاء من نينوى كمناطق متنازع عليها ضمن الدستور العراقي. وقد تنافست كل من الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية لكردستان على السيطرة على تلك المناطق، بالإضافة إلى احتياطيات النفط قرب كركوك منذ عام 2003. وكان من المفترض أن يتم حل وضع هذه المناطق في عام 2007 إلا أنه لا يزال يشكل نقطة خلاف.

[6] معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان وآخرون، بين شقي الرحى: أقليات العراق منذ سقوط الموصل (بروكسل، بلجيكا: معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، عام 2015).

[7] العراق في مفترق طرق: الخيارات المتاحة أمام سياسة الولايات المتحدة: جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الجلسة رقم 113 من الكونغرس. (24 تموز/يوليه عام 2014) (بيان بريت مكجورك، نائب مساعد وزير الخارجية للعراق وإيران).

حدد الهجمات على الأقليات (2003–2013)

المسيحيون

في كانون الثاني/يناير 2008، تم استهداف عشرة كنائس وأديرة لهجمات بالقنابل وفقًا للتقارير. في تشرين الأول/أكتوبر 2008، أدى اغتيال 14 مسيحيًا في الموصل إلى هجرة حوالي 12,000 مسيحي من المدينة. في تشرين الأول/أكتوبر 2010، سقط أكثر من 50 مسيحيًا إثر حصار على كنيسة في بغداد. ,وفي عام 2012، أطلقت مجموعة متطرفة في الموصل إنذارًا إلى المسيحيين في المدينة إما الرحيل أو القتل. في عام 2013، أسفرت قنابل موقوتة ومعدّة للانفجار وقت خروج المصلين من الكنائس في بغداد عن مقتل 35 شخصًا.

الشبك

منذ عام 2004، تم قتل 750 من الشبك في الهجمات المستهدفة، وفقًا للتقارير. في تشرين الأول/أكتوبر 2007، قامت مجموعة متحالفة مع تنظيم القاعدة بتوزيع منشورات في الموصل تخاطب الشبك "الكافرين" بالإسلام تنادي بقتلهم وتهجيرهم بلا رحمة". في آب/أغسطس 2009، انفجرت شاحنتان مسطحتان في قرية الخزنة التي يسكنها الشبك، مما أسفر عن مصرع 35 شخصًا و200 جريح وتدمير 65 منزلاً. في عام 2013، لقى 56 شخصًا من الشبك مصرعهم في 15 هجمة خلال ستة أشهر.

التركمان

في حزيران/يونيه 2006، تم قتل 20 طالبًا من التركمان وفي تموز/يوليه من ذلك العام قتل مفجر انتحاري 28 شخصًا خارج مقهى بالقرب من كركوك. وأشارت التقارير في الفترة ما بين عامي 2003 و 2006 عن تدمير 3658 منزلاً وقتل 1350 من التركمان في منطقة تلعفر. في تموز/يوليو 2009، أدى تفجير انتحاري إلى قتل 45 شخصًا من التركمان وجرح 65 شخصًا آخرين. في آب/أغسطس 2009، انفجرت شاحنة مفخخة خارج جنازة، مما أسفر عن مقتل 37 شخصًا على الأقل. في عام 2012، بحسب ما ورد، تم اغتيال 46 شخصًا من التركمان وخطف 12 شخصًا وتمت إصابة 329 شخصًا وتم قتل 61 شخصًا في انفجارات شملت المساجد.

اليزيديون

في عام 2007، نفذ المتطرفون أربع عمليات تفجير شاحنات مفخخة ضد أهداف يزيدية أسفرت عن مقتل 300 شخص و700 جريح وتدمير 400 منزل. في آب/أغسطس 2009، هاجم انتحاريان مقهى في مدينة سنجار، مما أسفر عن مصرع 21 شخصًا وإصابة 32 آخرين. في تشرين الأول/أكتوبر 2013، تلقى طلاب يزيديون في جامعة الموصل تحذيرات مجهولة إما بترك الجامعة أو القتل. ودفع ذلك قرابة ألف طالب إلى تأجيل دراستهم كنتيجة للتهديدات.

ساهم النزاع الإقليمي في نقص شديد في موارد المحافظة – والتي تندرج ضمن أكثر المناطق فقرًا في العراق – حيث تفتقر العديد من المناطق إلى الخدمات الأساسية. وقال لنا بعض الناس إن هذا النزاع ساهم في تزايد النزعة الطائفية، والمظالم التي تشعر بها أوساط السكان "العرب السنة" تجاه الحكومة العراقية، والدعم المتزايد للجماعات المتطرفة.

أما بالنسبة لطوائف الأقليات، فقد أدى النزاع الطائفي إلى تحولهم إلى دمى يتم التلاعب بها في خضم نضال سياسي أوسع نطاقًا، فبعض المدن (بما في ذلك مدينة الموصل) والبلدات والقرى كانت خاضعة لحماية قوات الأمن العراقية. وفي المقابل، كان هناك العديد ممن تحدثنا معهم يعيشون في مناطق تخضع لحماية قوات البيشمركة الكردية العراقية. وعمل غياب الوضوح بشأن توفير الأمن المادي وعدم الإحساس بالمسؤولية تجاه هذه الطوائف إلى زيادة ضعفها. ركزت كلاً من الحكومة العراقية والحكومة الكردية على فرض سيطرتهما على المنطقة، وغالبًا ما كانت الأقليات تشعر بأنها حظيت بالاهتمام إلى الحد الذي دعم المطالبات المتنافسة للأراضي والنفوذ السياسي فقط. وقال بعض الناس الذين اجتمعنا بهم أن طائفتهم تشعر أنها بحاجة إلى دعم التطلعات الكردية مقابل الحماية. وقال بعض اليزيديين والشبك الذين اجتمعنا بهم أنهم أيضًا قد شعروا بالضغط للاندماج في المجتمع الكردي مقابل الحماية.

في النهاية، فشلت قوات الأمن العراقية والبيشمركة الكردية العراقية في توفير الحماية الكافية للطوائف المستضعفة عندما تقدمت الدولة الإسلامية. ويبدو أيضًا أن الجيشين افتقرا إلى توحيد الغرض في جهودهما الرامية إلى وقف تقدم الدولة الإسلامية. لقد سمعنا في مقابلات عدة أن قوات الأمن المسؤولة ظهرت في بعض الأحيان غير مبالية أو حتى تخشى حماية الأقليات. وقال مسؤولون أكراد اجتمعنا معهم أن قواتهم حاولت حماية الطوائف المستهدفة، ولكن تم قهرها بسبب قوة صلابة قوات الدولة الإسلامية. عمل الفشل في حل الوضع في المنطقة على فضح بنود الأمن الكافي للهجمات وردعها وساهم في وضع مئات الآلاف في خطر.

3. التهديدات التي تشكلها الدولة الإسلامية

يُعد تحليل الدوافع وقدرة مرتكب الجريمة المحتمل لارتكاب الفظائع الجماعية أحد الجوانب الأساسية للإنذار المبكر. ويكشف تحليل الدولة الإسلامية هذا أن ارتكاب الفظائع الجماعية كان جزءًا من استراتيجيتها، كما أن نية ارتكاب الفظائع كانت تتطابق مع القدرة على تنفيذها.

وكما ذكرت الأمم المتحدة، فالدولة الإسلامية لديها "سياسة متعمدة ومنهجية تهدف إلى القمع أو التطهير أو الطرد بشكل دائم أو في بعض الحالات، تدمير تلك الطوائف داخل نطاق سيطرتها".[8]

تعزز الدولة الإسلامية بيئة يكون فيها ارتكاب الأعمال الوحشية ضد مجموعات الأقليات الدينية والعرقية أمرًا مسموحًا به، وتبررها خلال أيديولوجيتها الدينية المتطرفة. من المقابلات التي أجريناها، ويبدو أيضا أن الفظائع التي ترتكب استراتيجيا وتكتيكيا للنهوض بمجموعة من المصالح، بما في ذلك إيجاد مجندين جدد (المقاتلين الأجانب خاصة)، وتأمين الدخل، استعباد المرأة وإجبار المدنيين من المراكز السكانية لتسهيل إدارتها والمحافظة على النظام في الأراضي التي تسيطر عليها.

قال كل من اجتمعنا بهم تقريبًا أنهم كانوا خائفون من تقدم الدولة الإسلامية لأنهم خشوا من ارتكاب الدولة الإسلامية فظائع مماثلة لتلك التي ارتكبتها في سوريا. وهذه الجرائم، وفقًا للجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا، كانت الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وتم نشرها على نطاق واسع.[9] صدمت هذه الجرائم الوحشية الضمير. وكما ذكر المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 24 حزيران/يونيو 2014، قامت الدولة الإسلامية "ببث مقاطع فيديو تظهر فيها معاملتها الوحشية وقطع الرؤوس وإطلاق النار على أفراد تم استهدافهم على ما يبدو على أساس الدين أو العرق. وكما أخبرنا أحد اليزيديين: "لم نفكر أن هذه الجرائم كانت ممكنة في القرن الحادي والعشرين."

وفي حين يميل كثيرون إلى اعتبار الدولة الإسلامية شبيهة بغيرها من الجماعات السنية المتطرفة الأخرى، فإنها تشكل خطرًا واضحًا على الأقليات، بالإضافة إلى الطائفة الشيعية. أدت أساليب عنف الدولة الإسلامية والأيديولوجية المتطرفة – حتى بالنسبة إلى حلفائها السابقين من تنظيم القاعدة وجبهة النصرة – إلى أن تنأى بنفسها عن هذا التنظيم.[10]

وعلاوة على ذلك، عبرت الدولة الإسلامية، بقيادة أبو بكر البغدادي علنًا عن طموحاتها التوسعية وشددت على أن العراق من أولويتها. استنادًا إلى أساليب الجماعة وأيديولوجيتها وغرضها المُعلن، فيبدو أن قتال الدولة الإسلامية يستهدف طوائف الأقليات والشيعة كمجموعة، بالإضافة إلى الحكومة العراقية، والتي تعتبرها خاضعة لهيمنة الشيعة فتسعى إلى الإطاحة بها باعتبارها جزءًا من جهودها الرامية إلى إنشاء خلافة بعيدة المدى في المنطقة. وأعلنت المجموعة في

مشردون عراقيين ينتظرون توزيع الأغذية في معسكر بضواحي أربيل.

عام 2012 وعام 2013 المزيد من الأراضي في سوريا بشكل متزايد، بما في ذلك الاستيلاء مدينة الرقة والتي أصبحت عاصمتها في الواقع في آب/أغسطس 2014. اعتبارًا من عام 2013، أفادت التقارير على نطاق واسع أن الدولة الإسلامية كان لها وجود في غرب العراق. وكانت الجماعة آنذاك تبني قوتها القتالية ونمت ثروتها واستقلالها المالي.[11]

كان أيضًا للدولة الإسلامية موطئ قدم في نينوى، إلى جانب المليشيات التابعة لها، ونفذت هجمات تستهدف القرى والبلدات هناك لأشهر قبل حزيران/يونيو 2014. سعت الجماعة إلى قتل أي شخص — لا سيما رجال الدين السنة ممن امتنعوا عن مبايعة الدولة الإسلامية والصحفيين الذين قد يعارضون أو يعترضون أو يحاولون حماية الطوائف المستضعفة. في كانون الثاني/يناير عام 2014، هاجمت الدولة الإسلامية الفلوجة والرمادي في محافظة الأنبار، وبدأت في التوسع إلى أجزاء أخرى من العراق. والآن فهي تتحكم في حوالي ثلث البلاد أو تتنافس عليها.

8 مكتب الأمم المتحدة للجنة العليا لحقوق الإنسان وبعثة المساعدة لمكتب حقوق الإنسان بالعراق، "تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 6 تموز/يوليه10- أيلول/سبتمبر 2014".

9 مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان، A/HRC/30/48، "التقرير العاشر للجنة التحقيق في سوريا"، ¶ 172، 13 آب/أغسطس، 2015.

10 أعرب تنظيم القاعدة عن معارضته لاستهداف الدولة الإسلامية للشيعة (والذي يتضمن إعطاء بعض الشيعة الخيار بالتحويل وإما التحول إلى سنة أو الموت).

11 يشمل ذلك المقاتلين الأجانب الذين يستغلون الثغرات الحدودية في تركيا للانضمام إلى الدولة الإسلامية في سوريا. بمساعدة تبرعات الأفراد بدول أخرى في الخليج العربي ونظام الابتزاز وعائدات النفط من الاحتياطيات التي تمت مصادرتها في سوريا، فقد تمكنت الدولة الإسلامية من تمويل توسعاتها ماليًا. وقد تحسن وضعها المالي بدرجة أكبر بعد الاستيلاء على البنك المركزي في الموصل، حيث سرقت منه أكثر من 425 مليون دولار.

تتقدم الدولة الإسلامية عبر نينوى بالعراق في عام (2014)

تم تنظيم هذا الجدول الزمني اعتمادًا على المعلومات المقدمة من هيئة الإذاعة البريطانية (البي بي سي) ومجلة "فورين بولسي"، وجريدة "إنترناشونال بزنس تايمز"، وجريدة "الغارديان"، ومجلة "تايم"، ووزارة الدفاع الأمريكية.

في أوائل عام 2014، شارك مسؤولو الأمم المتحدة تحذيرات مع الحكومة العراقية والحكومات الأخرى تفيد بأن الأقليات في العراق قد واجهت خطرًا جسيمًا من الفظائع الجماعية. قبل أشهر من مهاجمة الموصل، حذر كبار مسؤولي حكومة إقليم كردستان رئيس الوزراء العراقي بأن المدينة كانت تحت التهديد، وفقًا للأشخاص الذين أجرينا المقابلة معهم. في أيار/مايو، أي قبل شهر واحد من الاستيلاء على الموصل، قيل إنه تم القبض على سبعة مقاتلين للدولة الإسلامية في المدينة والذين قالوا إنه يوجد هجوم وشيك. وقيل لنا من المقيمين السابقين إنه لم يتم إرسال التعزيزات إلى المدينة ولم يتم اتخاذ تدابير وقائية حقيقية أخرى.

وأشارت كل العلامات التحذيرية إلى أن الدولة الإسلامية لديها الدافع والوسائل اللازمة لمهاجمة نينوى. وأشارت التحذيرات إلى أنه إذا قامت الدولة الإسلامية بفعل ذلك، فإنها ستواصل أسلوبها في ارتكاب فظائع جماعية ضد الطوائف المستضعفة في محاولة منها – على حد تعبير الأمم المتحدة – لقمع هذه الطوائف أو طردها أو القضاء عليها. بحلول حزيران/يونيو، كانت التحذيرات متأخرة جدًا. وبدأ التهجير القسري والاختطاف والقتل بشكل جدي وكانت تلك الإستراتيجيات اللازمة، ولكن لم تثبت الحاجة إليها، تقدم الحماية المادية الفورية للطوائف المستضعفة. قلت فرص منع الأعمال الوحشية التي كانت موجودة قبل أن تستولى الدولة الإسلامية على الموصل إلى حد كبير.

بعد سقوط مدينة الموصل في حزيران/يونيو 2014، اهتم المجتمع الدولي اهتمامًا كبيرًا بمحنة الأقليات في نينوى. وقال بعض الذين تحدثنا إليهم إنه كان من الواضح بشكل متزايد أن المنطقة الواقعة بين الحدود السورية والموصل سيتم استهدافها بعد ذلك، ويبدو أن الدولة الإسلامية سعت إلى إنشاء ممر بين الموصل والرقة عن طريق مدينة دير الزور السورية، والتي تمت السيطرة عليها. وهذا يعني أن الدولة الإسلامية ستستهدف إلى حد كبير مدينة التركمان تلعفر ومنطقة سنجار اليزيدية على الأغلب. مرة أخرى، لا يتم نشر قوات الأمن بفاعلية لحماية الفئات المستضعفة من السكان أو لإخلاء الطوائف المعرضة للخطر بصورة منتظمة. وتأخر الأمر حتى آب/أغسطس عندما تم أخيرًا اتخاذ إجراءات وقائية عندما ظهرت التحذيرات بأن اليزيديين كانوا يواجهون خطر الإبادة الجماعية. وردًا على هذه "الأفعال المحتملة للإبادة الجماعية"، أذن الرئيس الأمريكي باراك أوباما بضربات جوية قرب جبل سنجار لمساعدة السكان اليزيديين الفارين من اعتداء الدولة الإسلامية (راجع الصفحة 17).

مسار خراب الدولة الإسلامية (حزيران/يونيو – آب/أغسطس 2014)

”حتى الآن، لا أزال غير مقتنع أني تمكنت من الفرار“.

— جيهان، امرأة يزيدية تبلغ من العمر 21 عامًا

سارت هذه الأم اليزيدية التي تبلغ من العمر 85 عامًا مع ابنها الذي يبلغ من العمر 65 عامًا لمدة خمسة أيام للهروب من جبل سنجار في عام 2014. وكان يحملها معظم الطريق. وأخذوا سيارة لتقلهم مسافة الكيلومتر الأخير إلى مخيم للاجئين عبر الحدود في سوريا.

تمت مشاركة عواقب الفشل في التصرف في علامات الإنذار المبكر لخطر

الفظائع الجماعية التي تواجه الأقليات في نينوى معنا في الخيام والقوافل، والملاجئ المؤقتة والمنازل التي قمنا بزيارتها. بغض النظر عن هويتهم الدينية أو العرقية، عرض العديد من الأشخاص المشردين الذين تحدثنا إليهم أسبابًا مماثلة لخوفهم من الدولة الإسلامية، واليأس الذي شعروا به وفزعهم عند فشل الجهات المحلية والوطنية والدولية لحمايتهم لهم قبل الهجمة.

أخبرنا كل من التقينا بهم تقريبًا أن قوات الأمن العراقية والبيشمركة الكردية العراقية أخفقت في حمايتهم من الدولة الإسلامية. لم تهرب الغالبية العظمى من الذين التقينا بهم (باستثناء هؤلاء من الموصل) إلا بعد أن أدركوا أن قوات الأمن لم تعد موجودة لحمايتهم، حيث انسحبت القوات دون تحذير السكان المحليين. وهذا يعني أن بعض الأشخاص لم يكن أمامهم سوى دقائق فقط للفرار من هجمات بقذائف هاون الدولة الإسلامية والمقاتلين. وكثر الإحباط العميق تجاه القوات الأمنية وانعدام الثقة فيها.

وكما قال أحد اليزيديين من الناجين وهو من مناصري حقوق الإنسان، "لو أخبرتنا قوات [البيشمركة] أنهم كانوا على وشك الرحيل، لكنا هربنا في وقت سابق، وكان يمكن إنقاذ الأرواح."

لقد استمعنا إلى أسباب مفجعة عن قرارات ترك كبار السن أو المرضى من أفراد الأسرة لأنهم عاجزون جسديًا عن الهرب أو الهرب بسرعة كافية. وكان هذا صحيحًا بشكل خاص للفقراء والذين لا يستطيعون الوصول إلى السيارات أو الشاحنات واضطروا إلى الفرار سيرًا على الأقدام.

دون سابق إنذار كافٍ، هرب العديد من الأشخاص من ديارهم لا يحملون معهم شيئًا إلا القليل والملابس التي يرتدونها ذلك اليوم. كان البعض على عجلة من أمرهم؛ ويعتقد آخرون أنهم سيعودون إلى ديارهم في غضون أيام أو أسابيع. "أعتقد أنني سأعود إلى الديار في غضون يومين لذلك أخذت بطاقة تحقيق الهوية فقط"، قال رجل مسيحي من الموصل. بعد مرور عام واحد، ظل في "كردستان العراقية"، غير قادر على العودة إلى الديار.

بدأ هجوم الدولة الإسلامية على نينوى في 6 يونيو 2014، عندما هاجمت مدينة الموصل التي يسكنها مزيج سكاني مختلف عرقيًا ودينيًا والقرى المحيطة بها والاستيلاء على المنطقة في العاشر من حزيران/يونيو. وكان من بين أهدافها الأولى المواقع الدينية الشيعية في ضواحي المدينة. ثم هاجمت الدولة الإسلامية مدينة تلعفر التي معظم سكانها من التركمان في يوم 16 حزيران/يونيو، قبل تدمير الطوائف اليزيدية في المقام الأول حول جبل سنجار في 3 آب/أغسطس، وسهول نينوى المسيحية الآشورية بشكل عام، بما في ذلك أكبر مدينة مسيحية في العراق، قاراقوش، يوم 7 آب/أغسطس.

تم إخبارنا أنه عندما هاجمت الدولة الإسلامية مدينة الموصل، هرب أكثر من 500,000 عراقي من جميع الفئات خوفًا من الدولة الإسلامية والقتال بين الدولة الإسلامية وقوات الأمن العراقي. وقال بعض الأشخاص الذين قابلناهم، بمن فيهم المسيحيون، أنهم رحبوا في البداية عند وصول الدولة الإسلامية — على أمل أن تجلب الجماعة الأمن والاستقرار واعتبار مقاتليها "المحررون" من الحكومة العراقية. وهذا الأمل لم يدم طويلاً. تم ذبح أكثر من 600 شخص من السجناء الشيعة أساسًا في سجن بدوش في الموصل يوم 10 يونيو. بعد يومين، أُعدم إمام المسجد الكبير لمدينة الموصل السني لرفضه التعهد بالولاء للدولة الإسلامية. قال عدد من المسيحيين الذين تمت مقابلتهم أنه وعد علنًا بحماية الطائفة المسيحية في الموصل من الدولة الإسلامية.

وقال المقيمون المسيحيون؛ من الموصل أنه بعد شهر واحد من سقوط المدينة، في 17 تموز/يوليو، تم إصدار مرسوم بإن المسيحيين لديهم ثلاثة خيارات: (1) اعتناق الإسلام أو (2) دفع جزية, وهي الرسوم التي تفرض على غير المسلمين المقيمين؛ أو (3) مغادرة المدينة بحلول الظهر يوم 19 تموز/يوليو. في يوم إصدار المرسوم، وضعت الدولة الإسلامية علامة على البيوت المسيحية بها حرف النون — اختصارًا لنصراني، تدل على المسيحي—وعلى البيوت الشبك الشيعة حرف الراء اختصارًا للرافضة، تدل على الشيعة.

تحدثنا إلى الرجال المسيحيين الذين بقوا في المدينة للاهتمام بأعمالهم وتم استدعاؤهم لسماع الإعلان على مكبرات الصوت في المساجد. حاول رجل واحد دفع الجزية ولكن قالت الدولة الإسلامية "إنها تريد مقابلة الكهنة وأجاب بالرفض، وطلب منهم الذهاب إليهم لحل مشكلاتهم معهم". بعد أن عاش في الموصل لمدة 35 عامًا، لم يكن لديه خيار سوى الفرار من المدينة في 19 تموز/يوليو. وقال جميع من تمت مقابلتهم وهربوا في 19 تموز/يوليو إن مقاتلي الدولة الإسلامية في نقاط التفتيش على الطريق خارج المدينة قد أخذوا الذهب والمجوهرات والأموال والهواتف وتركوا العديد من المعدمين.

كما تم استهداف الشبك والتركمان من سكان الموصل والقرى المجاورة، وبخاصة الأعضاء الشيعة من تلك الطوائف. وقال شخص من التركمان تحدثنا إليه إن 90 بالمائة من سكان قريته حوالي 25000 من التركمان قد فروا عندما وصلت الدولة الإسلامية. كان الجيش العراقي يحمي مدينتهم. في العاشر من حزيران/يونيو، قالت هذه القوات إنهم يغادرون لإعادة التسليح وسيعودون. ولم يفعلوا ذلك أبدًا. وقال إن الدولة الإسلامية استخدمت مكبر الصوت لتعلن، "لن نقوم بإيذائكم، فإن معركتنا مع قوات الأمن العراقية". ومع ذلك عندما قامت الدولة الإسلامية بإيقاف عمه، قاموا بسؤاله، "أنت سني أم شيعي؟" وأجاب، "لا يهم" وتم اختطافه. ولا يزال مفقودًا. يوجد في أسرته السني والشيعي.

سعى العديد من سكان الموصل والمناطق المحيطة بها الذين تحدثنا إليهم إلى اللجوء، بعد، الفرار من الموصل، في سهول نينوى، فقط ليتم تهجيرهم مرة أخرى عندما هاجمت الدولة الإسلامية المنطقة في السابع من آب/أغسطس. ظلت امرأة مسيحية واحدة تحدثنا إليها من الموصل في قاراقوش لأنها كانت مريضة وغير قادر على الرحيل. عندما حاولت المغادرة يوم 15 آب/أغسطس قامت الدولة الإسلامية بأخذها هي وزوجها. وقالت إن الأمير المسؤول عن قاراقوش وضع مسدسًا على رأسها وقال لها أنه يلزم إن تحول ديانتها. ولكنها رفضت. احتجزتها الدولة الإسلامية هي وزوجها وآخرين لأكثر من عشرة أيام، وتم إجبارها على طهي الطعام للمقاتلين. ثم، دون سابق إنذار، أخذ الأمير المرأة وزوجها وأسرة أخرى على الحدود مع كردستان العراق وسمح لهم بالذهاب.

رجل مسيحي مشرد يمشي تحت سقف خيمة في مخيم في أربيل حيث يعيش. وهو من مدينة الموصل التي كان يمتلك فيها متجرًا.

نقلت روايات من اليزيديين الذين تكلمنا معهم خطورة عنف الدولة الإسلامية وحجمه ضد مجتمعهم حيث هاجمت الجماعة المدن والقرى اليزيدية في منطقة سنجار. فر أكثر من 200,000 يزيدي إلى جبل سنجار للهرب إلى سوريا وكردستان العراق. قيل لنا إن الدولة الإسلامية حاصرت الجبل، وتم حصار أكثر من 50,000 يزيدي ولم يستطيعوا الهرب. في 14 آب/أغسطس، أنشأت القوات الكردية السورية، التي تدعمها الولايات المتحدة، طريق إخلاء للسماح لليزيديين بالهرب من جبل سنجار. قضى رجل واحد تحدثنا إليه سبعة أيام دون طعام في جبل سنجار قبل أن يتمكن من الهرب. وكان عمه مسافرًا مع أفراد أسرته في ثلاث سيارات نحو الجبل وتعرضوا لكمين نصبته الدولة الإسلامية. سبعة وثلاثون فردًا من عائلته في عداد المفقودين الآن. أورد كل يزيدي تحدثنا إليه أفراد عائلته الذين قتلوا أو اختطفوا. قالوا إنهم يأملون في أن يتم تحرير أفراد عائلاتهم المفقودين ويعودون إلى ديارهم بسلام.

لقد تحدثنا مع أب كان بعيدًا عن قريته قرب سنجار عندما بدأ هجوم الدولة الإسلامية في يوم 3 آب/أغسطس. عندما سمع ما حدث، توجه إلى منزله في محاولة لإنقاذ أسرته ووجد القرية خالية من السكان. فلم يستطع الوصول إلى أسرته، وكان خائفًا من أن يكونوا قد قُتلوا أو اختطفوا.

وانضم إلى زميل يزيدي يحاول محاربة الجهة الأمامية للدولة الإسلامية بجبل سنجار وبقي على الجبل يقاتل لمدة 16 يومًا قبل الموافقة على مساعدة ابنه أخيه وابنتها ذات الأربعين يومًا على الهرب إلى الجبال. كانت إحدى بناته أيضًا بعيدة عن قريتها عندما هاجمت الدولة الإسلامية. وبينما هي تفر إلى البلدة التي كانت تزورها، توقفت السيارة وبدأت الدولة الإسلامية في إطلاق النار على السيارة. وكانت خائفة وتعتقد أنها ستقتل، ولكنها نجحت في الفرار. لم تكن تعمل شبكات الهاتف الخليوي كانت تعمل فقط بعد أن وصلت إلى معسكر الأشخاص المشردين في كردستان العراقية التي كانت تعرف أن والديها يعيشان بها.

وقيل لنا مرارًا وتكرارًا إن الأقليات لديها عدم ثقة تامة في الحكومة العراقية المتحملة المسؤولية الأساسية لحمايتهم. أعرب كل من التقينا بهم عن امتنانهم إلى حكومة كردستان الإقليمية، ولا سيما إلى الشعب الكردي لتوفير ملجأ. كما أعربوا أيضًا عن قلقهم إزاء الدوافع، الماضية والحاضرة، لحكومة كردستان الإقليمية في علاقاتها مع الأقليات. تنشأ هذه الشواغل بسبب التطلعات الكردية للسيطرة على المناطق المتنازع عليها، والمخاوف التي قد يفكر بها الأشخاص المشردون فيما يتعلق بمستقبل شعوبها والضغط من أجل الاستيعاب في كردستان العراقية.

ويُظهر رجل يزيدي هرب من الدولة الإسلامية الرصاصة التي تم سحبها من ساقه.

كوتشو: تدمير قرية

وبتقدم الدولة الإسلامية في 3 آب/أغسطس، ما بين 400 و500 من قرى كوتشو التي يسكنها اليزيديون، فر 1,700 يزيدي إلى جبل سنجار. هرب الكثيرون، ولكن قُتل بعضهم في الطريق. وظل البقية لأنهم يعتقدون أن البيشمركة الكردية العراقية ستحميهم. وبدلاً من ذلك، انسحبت تلك القوات دون أي تحذير، وتركت حوالي 1,200 من الرجال والنساء والأطفال المحاصرين في القرية بعد أن قامت الدولة الإسلامية بالاستيلاء عليها.

تم اختطاف المئات من النساء والأطفال وأجبروا على اعتناق الإسلام. ولا يزال العديد من النساء محتجزين كرقيق للجنس في مواقع مختلفة في العراق وسوريا، ويتم تدريب الفتيان من أجل القتال لصالح الدولة الإسلامية.

اجتمعنا مع رجل واحد دون أسماء 52 فردًا من أسرته المفقودين، بما في ذلك والدته وزوجته وأولاده الثلاثة وابنتاه. كان هناك رجل آخر يفتقد 105 أفراد من أحبابه. أخبرنا كل شخص بقصص مشابهة عن الإثنى عشر يومًا التي عاشوها تحت حصار الدولة الإسلامية، واليوم الذي نجوا فيه من الموت.

وفقًا للقاءاتنا مع الدولة الإسلامية، أولاً أخبر المقاتلون السكان أنهم سيكونون قادرين على العيش بحرية ولن تكون هناك حاجة لتحويل دياناتهم. أتى جيرانهم من قرية سنية قريبة مع الدولة الإسلامية وقالوا لهم "لا تقلقوا ستكونون بخير. نحن إخوانكم وسنحاربهم إذا سببوا لكم الضر".

في اليوم الثاني، طالبت الدولة الإسلامية أن يسلم السكان أسلحتهم في مقابل عدم التعرض للأذى. في اليوم الثالث، قال أمير الدولة الإسلامية لزعيم الطائفة اليزيدية في كوتشو إن السكان لديهم مهلة ثلاثة أيام إما لتغيير الديانة أو مواجهة الموت. فرد عليه زعيم كوتشو بأنهم لن يتمكنوا من تغيير الديانة في ثلاثة أيام وأنهم بحاجة إلى المزيد من الوقت.

وناشد قائد الطائفة قادة الدولة الإسلامية في الموصل للحصول على الحماية. بعد مرور الموعد النهائي، تم إخبار القائد بتاريخ 9 آب/أغسطس أن الأمير أبو بكر البغدادي قد "سامح" اليزيديين بمدينة كوتشو وأنهم ليسوا بحاجة إلى تغيير دياناتهم.

وفي 15 آب/أغسطس، لاحظ عدد قليل من الرجال وجود الجرافات تسير عبر القرية. في حوالي الساعة 11:00 صباحًا، طُلب من السكان الباقين التجمع في المدرسة. اعتقد العديد من الأفراد أنهم كانوا سيحررونهم ويسمحون لهم بالهروب إلى جبل سنجار. ولكن عندما وصلوا، تم الاستيلاء على الهواتف والذهب والمال ومفاتيح السيارات.

وعلى الفور تم فصل الرجال عن النساء والأطفال، الذين تم نقلهم إلى الطابق الثاني، حيث تم التقسيم إلى ثلاث مجموعات. وتم وضع أكثر من 500 رجل في الصالة الرياضية في الطابق الأول. لم يكن لدى الرجال أي فكرة عما يحدث؛ فإنهم لا يزالون يعتقدون أنهم سيتركونهم.

وقال أمير الدولة الإسلامية للرجال إنه طلب منهم تغيير ديانتهم. ثم قال لهم بحسب ما ورد، "إذا بقيتم فستكونون موضع ترحيب، وإذا رحلتم فسيكون الأمر على ما يرام." وشكره الرجال الذين تم جمعهم. فإنهم يعتقدون أنه سيسمح لهم بالمغادرة. ثم تم تقسيمهم على حمولات السيارات وأخذهم على بُعد مسافة قصيرة. وبمجرد وصولهم إلى وجهتهم، تم اصطفافهم وتصويرهم على شريط فيديو، ومن ثم إطلاق النار عليهم. وفقًا لروايات الناجين الذين تحدثنا إليهم، كان هناك ما لا يقل عن ست سيارات محملة بالرجال.

أبلغ ثلاثة رجال ممن قابلناهم عن سماع صوت الطائرات وهي تحلق في السماء. وعلموا أن الولايات المتحدة بدأت الضربات الجوية في 7 آب/أغسطس للمساعدة في تحرير جبل سنجار. أخبرنا رجل واحد أن هناك "طائرات في الجو. ونحن نعلم أن بإمكانهم رؤيتنا. واعتقدنا أنها ستنقذنا. ولا يزال بإمكاني سماعها بعد إطلاق النيران".

لقد تحدثنا مع زوجة أحد الناجين. وقالت إنها وأطفالها الثلاثة كانوا في المدرسة وكان بإمكانهم سماع إطلاق النار القريب. وتم تقسيم النساء إلى ثلاث مجموعات: النساء والأطفال والشابات والمسنات. تم نقل النساء والأطفال والشابات إلى تلعفر حيث تم إجبارهم على تغيير الديانة وتم استعبادهم. قد تعرض العديد منهن للعنف الجنسي وتم تقديمهن إلى مقاتلي الدولة الإسلامية كرقيق للجنس. ليس واضحًا ما الذي حدث للنساء المسنات. التقينا بامرأة واثنين من أطفالها تم تحريرهم من الأسر في سوريا في وقت لاحق. ولا تزال ابنتها الصغيرة محتجزة على يد الدولة الإسلامية.

طوال الوقت الذي كانت فيه كوتشو تحت سيطرة الدولة الإسلامية، كان الأفراد الذين يعيشون هناك على اتصال بأفراد الأسر خارج كوتشو ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والأمم المتحدة ومسؤولي الحكومة الأمريكية.

أزمة جبل سنجار

في 7 آب/أغسطس، أذن الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعملية عسكرية لحماية من 40,000 إلى 50,000 شخص يزيدي في المقام الأول محاصرين في جبل سنجار. قد صعدوا الجبل في محاولة للهرب من الدولة الإسلامية والفرار إلى مكان آمن في كردستان العراقية، ولكنهم وجدوا أنفسهم محاصرين لأن الدولة الإسلامية قد طوقت الجبل. واجه النازحون هجمات وموتًا محتملاً على يد الدولة الإسلامية إذا حاولوا المغادرة والحرارة الشديدة والجفاف والمجاعة نتيجة للحصار إذا بقوا. كان الموقف صعبًا، وشرح أوباما قراره بالتدخل في خطاب إلى الأمة بتاريخ 7 آب/أغسطس على أنه ضروري لتجنب "إبادة جماعية محتملة".

وكان هذا اعترافًا نادرًا وصريحًا بأن الفظائع الجماعية المستقبلية المحتملة عملت على تحفيز التحول في سياسة الولايات المتحدة. صرح الرئيس بأن، "الولايات المتحدة لا يمكن ولا ينبغي أن تتدخل في كل مرة يكون فيها أزمة في العالم". كان ذلك الوضع على قمة جبل سنجار على الأصح وضعًا كانت فيه للولايات المتحدة "قدرات فريدة من نوعها للمساعدة على تفادي وقوع مذبحة" – وقد طلبت الحكومة العراقية رسميًا الحصول على المساعدة.

على الرغم من ذلك، أذن بيان الرئيس بعمليتين عسكريتين، كلتيهما تم تنفيذهما بناءً على طلب الحكومة العراقية. عملية واحدة قامت على حماية المدنيين على جبل سنجار خلال الضربات الجوية لإبعاد قوات الدولة الإسلامية والسماح للأفراد بإخلاء الجبل وتوفير كميات من المعونات الإنسانية. أما العملية الأخرى فتتمثل في حماية موظفي الحكومة الأمريكية ومنشآتها في أربيل من هجمات الدولة الإسلامية. كما انها ساعدت أيضًا في جهود مكافحة الدولة الإسلامية، بما في ذلك تلك التي تقودها البيشمركة الكردية العراقية وقوات الدفاع المحلية وتحديد وحدات الجيش العراقي لتأمين سد الموصل ذي الأهمية الإستراتيجية. في هذه الحالة، كان يتم تعزيز الجهود المبذولة للوقاية من الفظائع ومكافحة الإرهاب، للحظة، بالتبادل. أثارت إجراءات الولايات المتحدة أيضًا تساؤلات بشأن ما إذا كانت العملية العسكرية ستحدث لو لم تطلب الحكومة العراقية المساعدة والتهديدات الخاصة بالإضرار بالمنشآت الأمريكية القريبة من أربيل.

في 13 آب/أغسطس، ذهبت قوات الجيش الأمريكية الخاصة والوكالة الأمريكية لممثلي التنمية الدولية إلى جبل سنجار لتقييم التهديدات التي تواجه اليزيديين الذين ما زالوا محاصرين هناك. وقت لاحق من هذا اليوم، أعلن مسؤولون في البنتاغون أن الولايات المتحدة قد أخطأت في تقدير خطورة أزمة سنجار وأن المسؤولين الأمريكيين توقفوا عن التخطيط إلى إجلاء المدنيين من أعلى قمة الجبل.

وعبر بعض الناس الذين التقينا بهم على أرض الواقع عن خيبة أملهم في التقييم والتبسيط اللاحق لجهود الحماية، بالإضافة إلى التركيز الجغرافي الضيق في جبل سنجار. وقالوا إن التقييم فشل في النظر إلى التهديدات التي تواجه اليزيديين الذين تعرضوا للهجوم في قاعدة الجبل أو في المجتمعات المحاصرة، ولا سيما على الجانب الجنوبي للجبل. وتضمنت هذه المجتمعات قرية كوتشو اليزيدية، حيث تم الكشف عن جريمة الإبادة الجماعية في 15 آب/أغسطس حيث ذبحت الدولة الإسلامية الرجال واختطفت النساء والأطفال (اليسار). وبدون العمل المشترك بين القوات الكردية واليزيدية والقوات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة، كان من الممكن أن يتم قتل عشرات الآلاف أكثر.

الإبادة الجماعية ضد اليزيديين

"اعتقدت أن العالم أكثر تطورًا من هذا.
فلقد رأيت العديد من الأطفال يموتون على جبل سنجار،
أتمنى أن لا يرى أي شخص ذلك مرة أخرى". —كسيان، امرأة يزيدية

وتعرف "اتفاقية الأمم المتحدة" المتعلقة بمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية) الإبادة الجماعية على أنها: "أي فعل من الأفعال التالية يُرتكب عن قصد للقضاء، كليًا أو جزئيًا، طائفة وطنية أو وثنية أو عرقية أو دينية، على هذا النحو: (أ) قتل أعضاء الطائفة؛ (ب)إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء الطائفة؛ (ج) إخضاع ظروف معيشة خاصة بالطائفة عمدًا يراد بذلك تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا؛ (د) فرض تدابير تستهدف منع إنجاب الأطفال داخل الطائفة؛ (هـ) نقل أطفال عنوة من الطائفة إلى طائفة أخرى."[12]

ويعرف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الجرائم ضد الإنسانية باعتبارها: "أي فعل من الأفعال التالية المرتكبة كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أي طائفة من السكان المدنيين، مع علم بالهجوم: (أ) القتل العمد؛ (ب) الإبادة؛ (ج) الاسترقاق؛ (د) النفي أو النقل القسري للسكان؛ (هـ) السجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ (و) التعذيب؛ (ز) الاغتصاب والاسترقاق الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري أو التعقيم الإجباري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على درجة كبيرة من الخطورة"؛ والأفعال التي تم سردها الأخرى.

استنادًا إلى السجلات العامة والخاصة لروايات شهود عيان

فإننا نرى أن الكيان الذي ينسب لنفسه اسم الدولة الإسلامية (داعش) قد أقدم على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية (بالفعل) وجرائم حرب وتطهير عرقي بحق المسيحيين واليزيديين والتركمان والشبك والصابئة المندائيين والكاكائيين في محافظة نينوى في الفترة ما بين شهر حزيران/يونيه وآب/أغسطس 2014. في المقابلات التي أجريناها، استمعنا إلى روايات النقل القسري للسكان والحرمان الشديد من الحرية البدنية والاغتصاب والاسترقاق الجنسي والاسترقاق والقتل الذي تم ارتكابه على نحو واسع النطاق ومنهجي يشير إلى خطة مدروسة لاستهداف الأقليات الدينية والعرقية.[13] كانت بعض الطوائف المحددة— ليس اليزيديون فقط، ولكن الشيعة الشبك والتركمان أيضًا—هدفًا للهجوم.

كما تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى وجود سبب كافٍ للتأكيد أنه بالإضافة إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد السكان اليزيديين الذين يعيشون في نينوى في آب/أغسطس 2014.[14] يستند تقرير الإبادة الجماعية ضد السكان اليزيديين إلى رجحان الأدلة ولا يعكس المعايير اللازمة للمسؤولية الجنائية الفردية. يحتاج أي قرار رسمي فيما يتعلق بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية إلى أن يتم إصداره بواسطة المحكمة ويستند إلى النظر بعناية في الأدلة.

بداية من 3 أغسطس 2014، هاجمت الدولة الإسلامية الطوائف اليزيدية في منطقة جبل سنجار. تم تنسيق الاعتداء وإطلاقه من ثلاثة اتجاهات منفصلة، مما يكون له الأثر على تطويق المنطقة. وكشفت المقابلات التي أجريناها أنه أثناء تلك الهجمات، قد تم ارتكاب كل فعل من الأفعال المبينة في اتفاقية منع الإبادة الجماعية (يسار)، حسب التفاصيل الواردة أدناه:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة؛ أثناء تقدم الدولة الإسلامية قتلت الدولة الإسلامية والمقاتلون التابعون لها المئات، ربما أكثر من 1,000 شخص، من اليزيدين. تم التصويب على الأشخاص وقتلهم لأنهم هربوا بحثًا عن السلامة. تم ارتكاب المذابح (للرجال في المقام الأول) أيضًا. وقعت أكبر مذبحة معروفة في 15 أغسطس، 2014، في مجتمع كوتشو المحاصر، حيث يُقال إنه تم قتل ما يصل إلى 400 رجل. ويعتقد أن مئات اليزيديين قد ماتوا جوعًا ومن الجفاف في جبل سنجار، حيث قامت الدولة الإسلامية بمحاصرة ما بين 40,000 و 50,000 يزيدي من 3 – 7 آب/أغسطس، عام 2014.

تظل امرأة يزيدية تبلغ 85 عامًا من العمر في مخيم للمشردين في سوريا بعد هروبها من جبل سنجار في العراق في عام 2014.

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء الجماعة؛
يشكل العنف الجنسي والاستعباد الجنسي ضد الأطفال والنساء اليزيديات إلحاق الضرر الجسدي أو العقلي الجسيم، مثل معاملة الدولة الإسلامية اللاإنسانية أو المهينة للرجال والنساء، والأطفال الذين تم اختطافهم.[15]

(ج) إخضاع شروط المجموعة عمدًا بغرض تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا؛
وبتقدم الدولة الإسلامية، فر مئات آلاف من اليزيديين إلى جبل سنجار ومن ثم الاستمرار إلى كردستان العراقية والسورية بحثًا عن السلامة. طوق مقاتلو الدولة الإسلامية الجبل من 3 – 7 آب/أغسطس 2014، وحاصروا ما بين 40,000 و 50,000 من اليزيديين وتعمدوا حرمانهم من الموارد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والرعاية الطبية. وأفادت الأمم المتحدة أنه توفى 40 طفلاً يزيديًا في غضون ثلاثة أيام من حصار جبل سنجار.

---

12 الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار III/260، "اتفاقية الوقاية والعقوبة من جريمة الإبادة الجماعية،" 9 ديسمبر، 1948.

13 المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 1 يوليو، 2002، A/CONF.183/9.

14 اقترح كل من مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان والحكومة العراقية أيضًا وجود سبب كافٍ لتأكيد أن الدولة الإسلامية قد ارتكبت الإبادة الجماعية ضد السكان اليزيديين.

15 المادة 6 (ب) الخاصة بأركان جرائم المحكمة الجنائية الدولية والتي تتمثل في التعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية كما تم تضمينها ضمن أذى جسدي أو عقلي خطير. المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/1/3 (الجزء الثاني ب)، "أركان الجرائم"، 9 سبتمبر، 2002.

يبحث الأطفال العراقيون خلال كومة من الملابس المتبرع بها في مخيم للمشردين فقط عبر الحدود في سوريا في عام 2014.

(د) فرض تدابير تهدف إلى منع التناسل ضمن الجماعة؛
وكان لقيام الدولة الإسلامية بالاختطاف الأثر في منع الولادات المستقبلية بطريقتين: (1) بأخذ النساء من أزواجهن أو حرمان المرأة غير المتزوجة من فرصة الزواج من رجل يزيدي، تمنع الدولة الإسلامية الولادة المستقبلية لليزيديين – أن تكون مولودًا يزيديًا، حيث يجب أن يكون الوالدان يزيديين؛ (2) تم إجبار النساء المخطوفات على تغيير الديانة ووفقًا للتقاليد اليزيدية، إذا قام يزيدي بتغيير ديانته، فلا يُعد أطفاله المستقبليين من اليزيديين.

(هـ) نقل أطفال الجماعة بالقوة إلى جماعة أخرى.
قامت الدولة الإسلامية بنقل الأطفال اليزيديين قسرًا ووضعهم في أيدي مقاتلي الدولة الإسلامية ليصبحوا جنودًا أطفالاً أو عبيدًا للجنس. وقد تم إرغام هؤلاء الأطفال على اعتناق الإسلام السني ويتم حرمانهم من فرصة النمو داخل ثقافتهم وديانتهم المتميزة والتعرض لها.

والجانب الصعب لتحديد ما إذا كان حدوث الإبادة الجماعية يعمل على تعريف وجود نية محددة للقضاء كليًا أو جزئيًا على الطوائف أو القومية أو العرقية أو العنصرية أو الدينية. حددت المحاكم أنه يمكن الاستدلال على قصد الإبادة الجماعية بعدد من العوامل، بما في ذلك في السياق العام والأفعال المرتكبة وبيانات من الجناة المزعومين قبل الهجمات التي تم ارتكابها وبعدها.[16] كانت الدولة الإسلامية عمومية في أفعالها، مما يوفر مصدرًا لا يقدر بثمن لتقييم النوايا.

يقترح تحليل لهذه المادة، لا سيما طبعات مجلة اللغة الإنجليزية-الخاصة بالدولة الإسلامية دابق، أنه تم استهداف اليزيديين عمدًا بغرض تدمير جماعتهم الدينية كليًا أو جزئيًا. في هذه التصريحات العامة، تقول الدولة الإسلامية بأنه لا يمكن أن يكون معتنقو الديانة اليزيدية بجانب التفسير المتزمت للإسلام. في المواد الدعائية للدولة الإسلامية، فإنها تشير إلى اليزيديين كعبدة الشيطان. تقترح كتابات الدولة الإسلامية أن الجماعة لا تعتبر اليزيديين يستحقون العيش كاليزيدية.

تصرح منشورات الدولة الإسلامية بوضوح أنه قبل أن تهاجم سنجار، فإنها درست الحالة الدينية لليزيديين وكيف ينبغي معاملتهم.[17] استنادًا إلى تحليلها، هل تساءلت الدولة الإسلامية علنًا لماذا لا يزال هناك سكان يزيديون، بالنظر إلى التفسير المتطرف فإنه ينبغي قتل اليزيديين أو إجبارهم على اعتناق الإسلام السني.[18] أعلنت الدولة الإسلامية أن قتل اليزيديين أو إجبارهم على تغيير دينهم في آب/ أغسطس 2014 وفاءً بسياسة متعمدة وفقًا للأيديولوجية الدينية المتطرفة.[19]

ومن الجدير بالملاحظة أن معاملة الدولة الإسلامية لليزيديين تختلف عن معاملة أهل الكتاب، المسيحيين واليهود، الذين لديهم خيار دفع الجزية (ضريبة) لتجنب تغيير الديانة أو الموت.[20] برفض اليزيديين أي خيار لتجنب الموت أو تغيير الديانة القسري، توضح الدولة الإسلامية أنه يتم حساب أفعالها بغرض تدمير الطائفة ومن ثّم تختلف عن هجماتها ضد الأقليات الأخرى، والتي كانت جزءًا من حملة التطهير العرقي.

يقترح استهداف أكبر مراكز سكان لليزيديين وقتل الرجال وخطف النساء والأطفال واستعبادهم وتدمير المقدسات الدينية نمطًا غرضه تدمير طائفة دينية يمكن الاستدلال على المزيد منها.

وقد لا نعرف أبدًا المدى الكامل للجرائم التي ارتكبها الدولة الإسلامية. وأنشأت الحكومة الإقليمية لكردستان اللجان عن المقابر الجماعية والإبادة الجماعية. فقد وجد سبع مقابر جماعية في الطوائف اليزيدية على الأغلب وهي حردان وخاناسور وسينون والزمر، الذين تم تحريرهم، ويُعتقد وجود البعض الآخر في الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية.

أبلغ المدافعون عن حقوق الإنسان اليزيدية أنه قد تم قتل 1,562 يزيديًا، بما في ذلك من ماتوا على جبل سنجار من جوع والجفاف والإصابات بعد حصار الدولة الإسلامية لهم. أبلغ مسؤولو حكومة كردستان الإقليمية أنه قد تم خطف 5,838، حيث كان 3,192 من الإناث و2,646 من الذكور. ذكر مسؤولون أنه بحلول 15 أغسطس 2015، تم تحرير 2,080 يزيديًا، بما في ذلك 302 من الرجال و510 من الفتيان و785 من النساء و483 من البنات. وقد تم إجبار كل من تم تحريرهم على اعتناق الإسلام تقريبًا. وفقًا للمدافعين اليزيديين، لا يزال هناك 3,758 يزيديًا على الأقل من المفقودين. من غير الواضح كم عدد من على قيد الحياة ومحتجز من قبل الدولة الإسلامية عدد من تم قتله.[21]

لا يتطلب التعريف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية أعدادًا كبيرة من الناس الذين قتلوا أو تأذوا وذلك للوجود النية الضرورية والإبادة الجماعية التي تم ارتكابها. تنطوي الإبادة الجماعية في بعض الأحيان على قتل أعداد كبيرة جدًا من الناس—كما هو الحال في المحرقة وفي رواندا في عام 1994 – أصغر حجم هجمات يمكن أن يفي بتعريف جريمة الإبادة الجماعية. كما ثبت في العديد من القضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية للمسلمين في سربرنيتشا والبوسنة، يمكن أن تعمل نية القضاء على جماعة داخل منطقة محدودة وعدد محدود على تشكيل إبادة جماعية. تُعد المذابح والتي تكون للرجال أساسًا في المجتمعات المحاصرة مثل قرية كوتشو وفي أماكن أخرى وعمليات الاختطاف الجماعية وتغيير الديانة القسري واسترقاق النساء والأطفال أمثلة عن التدمير المتعمد في جزء من الشعب اليزيدي. ويكشف الهجوم على كوتشو، على وجه الخصوص، جهدًا منهجيًا لتدمير السكان اليزيديين هناك، كما تم إعدام كل رجل فوق سن 12 عامًا تقريبًا وتم اختطاف وجميع النساء والأطفال واسترقاقهم. كما هو الحال في سربرنيتشا، فإن لهذه الجريمة النكراء الأثر ليس فقط على كوتشو، بل على جميع السكان اليزيديين في المنطقة، مما يعمل على خفض أعدادهم والتسبب في ضرر عقلي لا يمكن إصلاحه.

تستمر جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب اليزيدي، حيث لا تزال النساء والأطفال الذين تم اختطافهم مستعبدين على أيدي خاطفيهم.

---

16 المدعي العام ضد غوران يليسيتش، المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، 2001) 47 ،IT-95-10-A)؛ المدعي العام ضد راديسلاف كرستيتش، المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، 2004) 41 ،IT-98-33-A).

17 "قبل الاستيلاء على سنجار، تم تكليف طلاب الشريعة في الدولة الإسلامية بالبحث عن اليزيديين لتحديد ما إذا كان ينبغي أن يتم التعامل معهم كجماعة من المشركين أصلاً أم لا". تمت إضافة خط مائل. دابق4

18 "وبناء على غزو منطقة سنجار في ولاية نينوى، واجهت الدولة الإسلامية السكان اليزيديين، أقلية وثنية موجودة لعصور في مناطق في العراق والشام. واستمرار وجودها حتى يومنا هذا يُعد أمرًا سيُسأل المسلمون عنه يوم القيامة. حيث أنزل الله آية السيف منذ أكثر من 1400 سنة. قال تعالى، {فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [التوبة: 5]". تمت إضافة خط مائل. المرجع نفسه.

19 "ووفقًا لذلك، تعاملت الدولة الإسلامية مع هذه المجموعة حسب رأي جمهور الفقهاء الذين أشاروا إلى الكيفية التي يجب أن يتعامل بها المشركين على عكس اليهود والمسيحيين، لم يكن لهم أي فرصة في دفع الجزية". تمت إضافة خط مائل. المرجع نفسه.

20 المرجع نفسه.

21 الأعداد التي قدمتها حكومة كردستان الإقليمية والمدافع عن حقوق الإنسان اليزيدي في أيلول/ سبتمبر عام 2015.

ويظل خطر الأعمال الوحشية في نينوى

ويواصل الكيان الذي ينسب لنفسه اسم الدولة الإسلامية (داعش) تشكيل تهديد بالغ للمدنيين. يواصل أعضاء الأقليات الذين اختطفوا وظلوا تحت سيطرة الدولة الإسلامية كونهم ضحايا الفظائع الجماعية. وعلى الرغم من الجهود الدولية للحط من الدولة الإسلامية، إلا أن الجماعة لا تزال قادرة على الاستيلاء على الأرض وترويع السكان السنة الذين يسطرون عليهم في المقام الأول وسيستمرون في تشكيل تهديد وجودي على الأقليات الذين يسعون إلى العودة إلى ديارهم.

لا تستطيع الأقليات العودة إلى ديارهم في نينوى ما لم تتحرر أرضهم. يظهر إيمان كبير على أرض الواقع، متطابق بشكل متزايد داخل الدول التي تشكل جزءًا من مكافحة تحالف الدولة الإسلامية، حيث يحتاج تحرير الموصل وغيرها من الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية إلى هدف أساسي لكل من الجهود المحلية والدولية على حد سواء التي تكافح الدولة الإسلامية. ذكر الأشخاص المشردون داخليًا الذين التقينا بهم بالمثل أنه إذا كان لهم خيار العودة إلى وطنهم أو السفر إلى الخارج، فإنهم سيفضلون العودة إلى وطنهم ما دام يتم ضمان الحماية المادية. قد يتم إجبار الأشخاص المشردين داخليًا الذين يحاولون العودة قبل التحرير على تغيير الديانة ومن يرفض تغيير ديانته سيواجه الموت. من غير المعروف ما إذا كان المسيحيون الذين منحوا خيار دفع جزية أو المغادرة، بدلاً من تغيير الديانة أو مواجهة الموت، لا يزالون يتمتعون بهذا الخيار وينبغي عليهم العودة الآن.[22]

عندما تعود الأقليات إلى الوطن، فإنه يجب تقديم حماية مادية حقيقية لهم. ونظرًا لعدم الاستقرار المزمن في العراق ووجود جماعات المتطرفين، فقد تصبح هذه طوائف أهدافًا للفظائع الجماعية مرة أخرى. وليس واضحًا مما إذا كانت أي سلطة حكومية سيكون لديها القدرة والإرادة السياسية الثابتة لحمايتهم. ومن ثم، قالت الغالبية العظمى من المسيحيين واليزيديين الذين تحدثنا إليهم إنهم سوف يشعرون بالأمان الكافي للعودة فقط في حالة وجود قوة حماية دولية منتشرة لحمايتهم.

وأعرب غالبية ممن الذين التقينا بهم عن عدم الثقة العميقة تجاه العرب السنة الذين مكثوا عند تقدم الدولة الإسلامية. أبلغت بعض المصادر، أساسًا من اليزيديين، عن رؤية الأصدقاء السابقين وسكان القرية من القرى العربية السنية المجاورة يساعدون الدولة الإسلامية على تنفيذ هجماتها. وكما قال رجل من اليزيديين من تل بنات "إخوة الدم أطلقوا النيران علينا". وقال عدد قليل فقط إن من ساعد الدولة الإسلامية أقلية سنة أو أنه تم إجبار بعض أولئك على القيام بذلك. إلا أن الأدلة تشير إلى أنه، على الرغم من هذه المعتقدات، إلا أنه لا توجد مساعدة جماعية كبيرة تم تقديمها إلى الدولة الإسلامية. وفي بعض الحالات، قال أولئك الذين فروا أن جيرانهم العرب السنة حاولوا بالفعل مساعدتهم بتقديم حماية أو ردع مقاتلي الدولة الإسلامية بمحاولة حماية ممتلكاتهم بعد فرارهم. أعربت هذه المصادر عن الشواغل المتعلقة بالعيش جنبًا إلى جنب العرب السنة مرة أخرى، وعدم التمييز بين الدولة الإسلامية والسكان العرب السنة الرئيسيين.

وإن انعدام الثقة هذا مع شعورهم الحديث بتخلي قوات الأمن العراقية والكردية عنهم يُشعل خوف الأقليات من العودة حتى إلى المناطق المحررة ويعوق الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة، ويغذي رغبة ميليشيات الدفاع الذاتي المحلي ويثير احتمالات عمليات القتل الانتقامية والنزاعات المستقبلية.

كما أخبرنا مقاتل يزيدي في البيشمركة الكردية العراقية أنه كان يقاتل لاستعادة أرضه "وللانتقام" من العرب السنة. قيل إن القوات المحلية التي تشارك في قتال الدولة الإسلامية قد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأنهم كانوا يفتقرون إلى التدريب في مجال الحماية المدنية والتخفيف من الضرر. وكان ذلك يتضمن أعضاءً من البيشمركة الكردية العراقية وقوات الأمن العراقية والميليشيات الشيعية المتحالفة مثل قوات التعبئة الشعبية. فإن سلوك قوات الأمن العراقية والميليشيات الشيعية المدعومة من الحكومة مقلق بشكل بارز. أثناء الفرار من الموصل، قيل أن قوات الأمن العراقية قتلت سجناء سنة قبل سقوط المدينة. وفقًا لمرصد حقوق الإنسان، فإن هذه القوى، مع الميليشيات الشيعية، قد دمرت 30 من أصل 35 قرية سنية في الغالب محيطة بمدينة أمرلي في محافظة صلاح الدين.[23] وقد يساهم انتشار العناصر المسلحة، بما في ذلك ميليشيات الدفاع الذاتي العرقي والديني التي تم تشكيلها حديثًا ،في المخاطر المستقبلية. وتتمتع هذه المجموعات المسلحة بالقليل من الرقابة أو المساءلة عن أفعالهم.

قال لنا جميع اللاجئين الذين قابلناهم فعليًا إنه يلزم تحرير الموصل والأراضي الأخرى التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية لتكون هدفًا أساسيًا لأي جهود محلية أو دولية لمواجهة الدولة الإسلامية. وذكر الأشخاص المشردون داخليًا الذين التقينا بهم مرارًا وتكرارًا أن أملهم الأساسي هو أن يكونوا قادرين على العودة إلى ديارهم. ويعمل تحرير الموصل والمراكز السكانية الأخرى على إثارة تهديدات محددة من الفظائع الجماعية. قيل أن الدولة الإسلامية قد رسخت نفسها داخل المناطق المدنية خلال استخدام السكان المحليين كدروع بشرية. التحدي يجعل أي محاولة لتحرير المدينة بدون تكبد خسائر مدنية صعبًا بشكل لا يُصدق. ينطبق التحدي حقيقة بشكل خاص على إستراتيجية التحالف الحالي لاستخدام القوة الجوية للحط من الدولة الإسلامية، التي تم الإبلاغ فيها عن روايات الخسائر في صفوف

المدنيين. وعلاوة على ذلك، ستتطلب جهود لتحرير الموصل، وفقًا لكل من المؤيدين والمعارضين لهذه الإستراتيجية، استخدام القوات البرية. على الأرجح، لن تقوم هذه القوات بحماية تدريب المدنيين والانضباط والمساءلة، مما يزيد الخطر على المدنيين.

قيل لنا مرارًا وتكرارًا إن قوة فتك الدولة الإسلامية زادت لأنها سيطرت على الأسلحة الثقيلة لقوات الأمن العراقية والمركبات العسكرية لأنها قد استولت على المدن. الجهود المستقبلية لتحرير الموصل قد تستغرق وقتًا طويلاً، وقد يؤدي إلى ارتفاع عدد الضحايا المدنيين والتشريد الجماعي خلال هذه المعارك.

[22] 3 أكتوبر، 2015، يذكر فيديو الدولة الإسلامية من سوريا دفع الجزية. ما إذا كان هذا الخيار لا يزال متاحًا في الممارسة العملية. اقترح الخبراء الذين تقابلنا معهم أن الدولة الإسلامية أصبحت أكثر جرأة وعنفًا في تكتيكاتها في تلك المناطق الخاضعة للسيطرة.

[23] مرصد حقوق الإنسان، التدمير بعد التحرير: الميليشيات العراقية وماذا بعد أمرلي، 18 مارس، 2015.

اجتمعت الأسر اليزيدية المشردة في مبنى مهجور حيث يعيشون في دهوك، العراق.

الطريق إلى الأمام: حماية المدنيين وتحسين المساءلة

وتغطي خريطة للعراق مرسومة باليد جانب خيمة عائلة يزيدية مشردة في دهوك.

ارتكبت الدولة الإسلامية الفظائع الجماعية ضد المدنيين العراقيين، وخاصة الأقليات، وفقًا لأيديولوجيتها المتطرفة وللضغط باتجاه تنفيذ أهدافها الإستراتيجية مع سعيها لفرض وتعزيز هيمنتها على الأراضي الواقعة بشمال العراق. سوف تستمر الأعمال الوحشية المحتملة داخل المناطق الخاضعة لسيطرتها لأن الجماعة تعمل لتوسيع أراضيها.

قد تشكل أيضًا جهود مكافحة الدولة الإسلامية مخاطر على المدنيين. سيحدد ارتكاب انتهاكات وفظائع حقوق الإنسان الجسيمة عن طريق قوات الأمن المحلية أثناء الإجراءات المكافحة للدولة الإسلامية الجهود الرامية إلى مكافحة الطائفية

نظرًا لغياب الأمن المسؤول والفعال الذي تقدمه الدولة، سيستمر ليكون انتشار عناصر مسلحة، كل منها يتقدم في مصالحه الخاصة، وكثيرًا ما يتغذى على السكان المحليين.

تتطلب حماية المدنيين العراقيين من الفظائع الإرادة الكاملة لكل العناصر المحلية والقومية والإقليمية والدولية المعنية، بجهود مكافحة الدولة الإسلامية. لم تكن حماية المدنيين تركيزها الرئيسي، فرغم أن تلك العناصر تسعى لتحقيق أهداف قصيرة الأجل تتمثل في تقويض عمليات الجماعة واستعادة الأراضي الخاضعة لسيطرتها حاليًا، فإن المخاطر طويلة الأجل المتمثلة في ارتكاب الفظائع الوحشية بحق المدنيين لا تزال قائمة.

إن تركيز المجتمع الدولي المفهوم والمدروس على جهود مكافحة الإرهاب في العراق كان يعني غيابًا واضحًا لنوعية التحليل وخيارات السياسة العامة المرتبطة بوضع إطار عمل لمنع ارتكاب الفظائع. أما فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية، فإن مكافحة الإرهاب ومنع الأعمال الوحشية تخدم المصالح الرئيسية للأمن القومي الأمريكي، وينبغي اعتبارها أهدافًا تعزز بعضها بعضًا دون أن تضع أي أعباء أو ضغوط إضافية على الموارد المحدودة. ومع المضي قُدمًا، ستكون هناك فرص لضمان أن يقود السعي لتحقيق أهداف مكافحة الإرهاب معززًا ومكملاً للجهود الرامية لحماية المدنيين. في غياب ذلك، فقد تؤدي الجهود الدولية إلى تفاقم المخاطر بالنسبة للسكان وللشرائح السكانية الأخرى المستضعفة.

وعلاوة على ذلك، فإن وضعية الدولة الإسلامية كجهة فاعلة لا تتخذ شكل الدولة ستظل عائقًا يعقّد من الجهود الدولية الرامية إلى إلحاق الهزيمة بها وحماية المدنيين، لا سيما وأن الصراع في سوريا يستمر بلا هوادة وتستمر الجماعة في التنقل بحرية عبر الحدود بين العراق وسوريا. ومن الناحية التقليدية، يظل السعي إلى التوصل إلى تسوية سياسية عبر التفاوض مع الجهات المتحاربة جانبًا هامًا من منع الفظائع، لكن نظرًا لطبيعة التهديد الذي تمثله الدولة الإسلامية، فسيظل صناع السياسات ملتزمين بدرجة من التحفظ المنطقي تمنعهم من استكشاف هذه الإمكانية خشية أن يُنظر إلى جهودهم على أنها إضفاء للشرعية على الجماعة وتطلعاتها.

وبالمثل، أثبتت أدوات مكافحة الإرهاب – بما في ذلك العقوبات الموجهة والجهود الرامية إلى منع استغلال الدولة الإسلامية للمؤسسات المالية الدولية – محدوديتها نظرًا لأن الدولة الإسلامية تعمل على جمع إيرادات أكبر من خلال الابتزاز (جمع الإتاوات) وفرض الضرائب داخل أراضيها.

لا سبيل لتخفيف حدة التهديدات التي تفرضها الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات المتطرفة مع حماية المدنيين إلا من خلال إعداد استراتيجيات على المدى القصير والطويل والتي يتم تنفيذها بشكل متسق وباتباع الأساليب العسكرية وغير العسكرية. ومن الحتمي أن يستمر التعاون بين الحكومة العراقية والمجتمع الدولي على مدار مراحل العملية الشاقة الرامية للتصدي لتهديدات الحماية الآنية، والعوامل المحركة طويل الأجل لتأجيج الصراع، والفظائع التي تخلق حالة من عدم الاستقرار والضعف. وقد ثبتت صعوبة التركيز المتواصل لفترة طويلة على الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للصراع ونقاط الضعف للجماعات المنفردة، وذلك في العديد من الأوضاع المباشرة، إلا أن هذا التركيز المستمر يظل حتميًا لمنع نشوب صراعات في المستقبل.

أعرب العديد ممن التقينا بهم عن أن الحديث قد تزايد قبل ظهور الدولة الإسلامية عن تحسن الأوضاع في البلاد وأن الحكومة العراقية كانت لديها القدرة والإرادة لمواجهة التهديدات ضد المدنيين. فوفقًا لما ذكره رئيس بعثة مساعدة العراق ("أونامي") التابعة لقسم حقوق الإنسان بالأمم المتحدة فإن المجتمع الدولي "تمسك بالرأي القائل بأن الأزمة التي تواجه البلاد كانت حدثًا يمكن لحكومة العراق التعامل معه بحكم واجباتها."[24] إن منع وقوع الفظائع في المستقبل يستلزم أن يطرح المجتمع الدولي أسئلةً صعبة حول المخاطر التي تهدد المدنيين وقدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية على مواجهتها.

هناك العديد من العوامل التي تصيغ معالم المخاطر القائمة على المدى البعيد لارتكاب الفظائع الجماعية بحق المدنيين. ولا شك أن التصدي لها سيكون شرطًا أساسيًا لمنع الفظائع مستقبلاً. وتشمل هذه العوامل على ما يلي: (أ) تسوية الأزمة في سوريا، والتي لا تظل عاملاً لتأجيج نيران عمليات الدولة الإسلامية، و(ب) تسوية الوضع الإداري للأراضي المتنازع عليها في شمال العراق والتي تم ارتكاب هذه الجرائم بها، و(جـ) ضمان مشاركة الأقليات في الإدارة السياسية للعراق وتيسير سبل الوصول إلى تلك الإدارة، و(د) الحد من الطائفية داخل الحكومة وقوات الأمن، و(هـ) التصدي لثقافة الإفلات من العقاب، بما في ذلك غياب المساءلة في القطاع الأمني، و(و) معالجة غياب الثقة والحاجة إلى المصالحة داخل العراق على نطاق أكثر اتساعًا.

[24] فرانشيسكو موتا، رئيس قسم حقوق الإنسان للأمم المتحدة بعثة مساعدة العراق (العنوان، المنتدى المعني بقضايا الأقليات، جنيف، 25 نوفمبر، 2014).

إن مؤشرات الإبادة الجماعية التي تم ارتكابها بحق السكان اليزيديين في العراق ينبغي أن تحفز التزامًا جديًا من جانب حكومة العراق والمجتمع الدولي لحماية اليزيديين من المزيد من الفظائع. وينبغي أن يشمل ذلك دعم الجهود الرامية لتأمين الإفراج عن المختطفين اليزيديين وضمان حصولهم على الدعم النفسي والاجتماعي المناسب.

ولكن الالتزام بحماية السكان ومنع الفظائع الجماعية ينبغي ألا يقف عند حد الجرائم المتعلقة بالإبادة الجماعية، فما تكشّف في شمال العراق هو الاستهداف الموسع الممنهج لطوائف معينة على أساس هويتها، بما كان له من عواقب مدمرة. ومن المفترض أن تفرض خطورة هذه الجرائم وحجمها الإقدام على تصرف دولي. لقد أكدت الحكومة العراقية والمجتمع الدولي أنه يجب عليهم حماية السكان ليس من الإبادة الجماعية فقط، وإنما أيضًا من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي. ولهذه الغاية، أعلنت حكومة الولايات المتحدة على وجه التحديد أن منع الفظائع الجماعية – بما يشمل جميع الفظائع وليس مجرد جريمة الإبادة الجماعية – هي أولوية أساسية للأمن القومي. على هذا النحو، ينبغي على الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تحارب الدولة الإسلامية أن توضح في إطار استراتيجيات التحالف الأوسع نطاقًا الجهود والأدوات التي يمكن أن تستخدمها لمعالجة التهديدات المستمرة للمدنيين وتقليلها.

على المدى القريب، ينبغي هذا أن يستتبع مساعدة السكان المستهدفين في تحقيق هدفين رئيسيين: (أ) حماية المدنيين و(ب) تحسين المساءلة عن الفظائع المرتكبة في الماضي.

(أ) حماية المدنيين

لا تعطي نماذج مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد الحاليين الأولوية لتقييم التهديدات الفريدة ومخاطر الإبادة الجماعية التي قد يواجهها السكان المحليون والأفراد، ولا تفرض تلك النماذج اتخاذ رد فعل تجاهها. وسوف تستمر الدولة الإسلامية في تشكيل تهديد للسكان المحليين، ولذلك فإن مواجهة تلك الجماعة تتطلب تقييمًا مستمرًا لدوافعها وتنظيمها وقدرتها على ارتكاب الجرائم الوحشية ومواطن الضعف في المجتمعات المعرضة للخطر، فضلاً عن عناصر المرونة التي يمكن تقويتها فيها. وينطوي ذلك على المبادرة بتحديد هذه المجتمعات ورسم خرائط لمواقعها، مع تتبع تحركات الجناة المحتملين وحشودهم وتحديد الجهات الفاعلة الأخرى التي قد تيسر ارتكاب الفظائع الجماعية أو تحول دون وقوعها. يلعب جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها دورًا حاسمًا في تطوير استراتيجيات منع الفظائع ويستلزم جمع المعلومات من السكان المحليين. ورغم وجود تحديات واضحة ومخاطر مرتبطة بجمع المعلومات الاستخبارية من الأفراد المتواجدين في المناطق التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية فمن الحتمي التوصل إلى فهم أكثر تفصيلاً لأوجه الضعف الفريدة التي تحيق بجماعات معينة، والعوامل المحركة المحتملة التي قد تؤدي إلى تصعيد خطورة المواقف المحتملة، وذلك لوضع وتنفيذ استراتيجيات وقائية تتيح تحقيق التقدم.

تستتبع حماية المدنيين أيضًا التأكد من أن أولئك الذين يشاركون في جهود مكافحة الدولة الإسلامية لا تضر بالمدنيين. تساهم التكتيكات المستخدمة للفوز في الحرب لهزيمة الفريق وتحرير الإقليم الذي قد يتم الاستيلاء عليه بشكل جيد جدًا في حدوث دورات العنف المستقبلية والتشريد والدمار. تم اتهام قوات الأمن العراقية والميليشيات التابعة والبيشمركة الكردية العراقية وميليشيات الدفاع الذاتي المحلي جميعها بانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. وهناك خطر من استمرار هذا الوضع مع استرجاع الأراضي الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية. ولا شك أن حماية العرب السنة في المناطق المحررة والخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية ذات أولوية قصوى، فقد وقع كثيرون بالفعل ضحايا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الدولة الإسلامية. ولذلك، فإن حمايتهم تمثل عنصرًا أساسيًا لسلامة جميع الطوائف في نينوى وأمنهم.

وأخيرًا، فقد كان الأشخاص المشردون داخل الحدود عاجزين عن العودة إلى ديارهم لأن أرضهم لا تزال خاضعة للدولة الإسلامية، أو لأنهم خائفون من العودة إلى المناطق المحررة نظرًا لعدم توفير الحماية التي يرونها جديرة بالثقة. وينبغي اتخاذ خطوات عدة لإثبات أن حمايتهم ذات أولوية في تخطيط مكافحة الدولة الإسلامية:

- تنفيذ تقييم مخاطر مستمر للأراضي التي تحتلها الدولة الإسلامية والمناطق التي تسعى المجموعة للتحكم بها لتحديد الفئات المستضعفة والمخاطر المستقبلية التي يواجهونها.
- إنشاء استراتيجيات وقائية وحماية على الصعيدين المحلي والوطني للتخفيف من حدة تلك المخاطر على المدى القريب والبعيد باستخدام الوسائل العسكرية وغير العسكرية.
- وضع الحماية المدنية في وسط الخطط العسكرية لمكافحة الدولة الإسلامية أو منع التوسع في الأراضي التي تحتلها الدولة الإسلامية حاليًا.
- تخصيص الجهود الاستخبارية والموارد الأخرى لتأمين الإفراج عن الرجال والأطفال والنساء الذين تحتجزهم الدولة الإسلامية.
- اتخاذ خطوات لضمان عدم إضرار الجهود المبذولة لإطلاق سراح المحتجزين من قبل الدولة الإسلامية بأمن وسلامة المجتمعات والأفراد التي تهدف الجهود إلى مساعدتهم.

الأطفال اليزيديون المشردون الذين يعيشون في مبنى نصف مشيد في دهوك، العراق.

- تقديم الحماية المادية للمدنيين المعرضين للخطر – بمن فيهم ذلك الأقليات الإثنية والدينية – التي تعود إلى الأراضي المحررة، والسكان من العرب السنة المعرضين لخطر التعرض إلى عمليات القتل الانتقامية. وينبغي أن تشمل الحماية استراتيجيات لتوظيف العناصر الفاعلة المحلية والداخلية والدولية لتوفير الأمن للعائدين.
- اتخذ تدابير لحماية مواقع تهددها الدولة الإسلامية التي هي جزء لا يتجزأ من التراث الديني والثقافي للمجتمعات المستهدفة.
- في تخطيط العمليات العسكرية وأهداف السياسة العامة الأوسع نطاقًا، وبالنظر في الآثار غير المقصودة المحتملة للإجراءات المتخذة، وما إذا كانت ستزيد من المخاطر التي يواجهها السكان المدنيين الذين يعيشون تحت سيطرة الدولة الإسلامية و/أو قد تساهم في دورات العنف المستقبلية.
- ينبغي على الحكومة العراقية والجهات المانحة الدولية أن تضمن التزام جميع قوات الأمن العراقية والبيشمركة الكردية العراقية والميليشيات المحلية التزامًا تامًا بمعايير القانون الإنساني وحقوق الإنسان الدولي وخضوعها للمساءلة عن الانتهاكات وفقًا للمعايير الدولية.
- سحب أو حجب المساعدات العسكرية الخارجية عن أي قوات ترتكب انتهاكات حقوق إنسان جسيمة.
- ضمان عنصر الشفافية والمسؤولية في أسلوب إدارة وحدات القوات المسلحة العراقية تحت إمرة قيادة الحكومة العراقية وسيطرتها.

(ب) تحسين المساءلة

تُعد ثقافة الإفلات من العقاب التي كانت سائدة في العراق على مدى عقود محركًا رئيسيًا للصراع العنيف وفظائع جماعية اليوم، فالتردي العام في مستوى إدارة التحقيقات والملاحقات القضائية وانعدام المساءلة للجناة، تمثل عوامل تبعث برسالة قوية إلى من يفكرون في حمل السلاح – سواء تأييدًا للدولة الإسلامية أو معارضةً لها – وهذه الرسالة مفادها أن هناك ثمنًا بخسًا لارتكاب الفظائع ضد طوائف الأقليات. كما أن محدودية قدرة الحكومة العراقية وافتقارها إلى الإرادة السياسية المحيطة بقضايا المساءلة على تمثل حواجز كبيرة تعوق برامج العدالة الانتقالية المتقدمة.

ويوجز هذا التقرير إيماننا بأن الدولة الإسلامية ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب اليزيدي. ويلزم البت بشكل رسمي فيما إذا كان قد تم ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بأمر محكمة استنادًا إلى النظر بعناية في الأدلة. على الرغم من مرور عام بالفعل منذ ارتكاب الجرائم، فقد تم إجراء تحقيق صغير أو توثيق أو حفظ الأدلة التي يمكن استخدامها لاتخاذ مثل هذا القرار القانوني. أنشأت الحكومة الإقليمية الكردستانية لجنة لتحري الإبادة الجماعية وأخرى للتحقيق في المقابر الجماعية لبدء عملية التوثيق، ولكنهما تفتقران إلى الموارد والخبرة الفنية الكافية.

هناك الحاجة إلى الاستثمار المباشر في تدابير العدالة الانتقالية التي تعالج الفظائع الجماعية الحالية والماضية وتم ارتكابها في العراق. ويشمل ذلك توثيق الجرائم التي ارتكبتها الجماعة الإسلامية والجماعات المنتسبة إليها، فضلاً عن تلك التي ارتكبت خلال جهود مكافحة الدولة الإسلامية المبذولة، لأغراض فهم النطاق الكامل للفظائع التي ارتكبت في العراق والمحاكمات المقبلة للجناة. وينبغي أن تشمل استثمارًا في تدابير العدالة الانتقالية:

من جانب المجتمع الدولي:

- تقديم المساعدة الدولية إلى الحكومة العراقية وحكومة كردستان الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المحلية لتوثيق أدلة الفظائع وجمعها والحفاظ عليها بشكل منهجي بما في ذلك الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي تم ارتكابها على أيدي الدولة الإسلامية.
- الاستعانة إذا لزم الأمر بصور الأقمار الصناعية التابعة للتحالف الدولي لتحديد مواقع المقابر الجماعية والتنقيب عنها وحمايتها فضلاً عن الحفاظ على أدلة الطب الشرعي.
- انضمام العراق إلى "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية" وقبول الخضوع للاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية
- إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- محاكمة الرعايا الأجانب الذين حاربوا لصالح الدولة الإسلامية بواسطة حكوماتهم لارتكابهم الجرائم الوحشية.
- مساعدة الحكومة العراقية على توثيق تقارير الأشخاص المفقودين والتحقيق فيها.

من جانب الحكومة العراقية:

- الوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها بما في ذلك سن تشريعات شاملة تجرم أعمال الإبادة الجماعية والملاحقات القضائية لمرتكبي الجرائم المزعومة التي تلتزم بالمعايير القانونية المعترف بها دوليًا.
- بدء التحقيقات الفورية والنزيهة والمستقلة للهجمات على الأقليات والمحاكمة القضائية لمن تثبت مسؤوليته، مع الأخذ في الاعتبار احترام المعايير الدولية للإجراءات القانونية.
- التأكد من أن قوات الأمن والميليشيات التابعة المشاركين في جهود مكافحة الدولة الإسلامية تلتزم بحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني وتخضع للمساءلة عن أي انتهاكات.

أحد النازحين من أبناء العرّاق يتلقى صندوقًا من الطعام في معسكر بأربيل.

مساعدة مجتمعات النازحين

تم تشريد أكثر من 3 ملايين عراقي بفعل هجمات الدولة الإسلامية. وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2014، فر أكثر من 800,000 من سكان نينوى كان السواد الأعظم منهم من جماعات الأقليات العرقية والدينية الذين فروا إلى "منطقة كردستان العراقية". ومن المحتمل أن تظل هذه الجماعات المستهدفة ضحية للتشرد لأمد بعيد. أدى تقدم جنود الدولة الإسلامية بالنسبة للعديد من المشردين إلى إفقارهم واعتمادهم على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

وترزح حكومة كردستان الإقليمية التي فتحت أبوابها لهؤلاء الهاربين تحت وطأة ضغوط شديدة لرعاية المشردين. ففي سنة واحدة، تضاعف سكان كردستان العراق بنسبة 28 في المائة تقريبا في وقت كان اقتصادها يعاني فيه. هذا بالإضافة إلى اللاجئين السوريين الذين فروا إلى كردستان العراق خلال السنوات الأولى من الحرب الأهلية السورية.

وقال عدد كبير من الأكراد الذين التقينا بهم إنهم رحبوا بالمشردين، قائلين إنهم تعرضوا يومًا إلى التشرد ما دفعهم إلى الإحساس بالالتزام لتقديم المساعدة. ومع ذلك فهناك حاجة إلى الموارد لتقديم المساعدة، نظرًا لوجود فجوات كبيرة في التمويل للخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تعوق سبل العيش في هذه المجتمعات في المنفى. تم التبرع بنسبة 40 في المائة فقط من التمويل اللازم المتوقع لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية والمعونات الغذائية والدعم النفسي والاجتماعي.[25] بدءًا من كانون الأول/ديسمبر 2014، كان يعيش حوالي 28 في المائة من الأشخاص المشردين داخليًا مع عائلاتهم المضيفة وكان هناك 27 في المائة فقط قادرون على استئجار أماكن لإقامة وقد لجأ 9 في المائة إلى دور العبادة، فيما بقي 17 في المائة مقيمين في مبانٍ مهجورة وغير مكتملة وظل 9 في المائة في المخيمات و3 بالمائة ينامون في المباني المدرسية.

يؤدي التشرد لفترة طويلة إلى تهديد الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية لهذه المجتمعات. ويسر ذلك بشكل خاص على الجماعات غير الناطقة بالكردية، بمن فيهم طوائف المسيحيين والكاكائين والشبك والتركمان.

نظرًا للمخاطر المستمرة وعدم قدرة العديد على العودة إلى ديارهم، فينبغي على الحكومات الأجنبية الالتزام بزيادة عدد اللاجئين الذي يقبلونه من العراق ويعجلون بعملية تحديد وضع اللاجئ.

---

[25] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "العراق: أزمة إنسانية، تقرير الحالة رقم. 62 (16–29 أيلول/سبتمبر، 2015)".